nidaalwatan.com

نداء الوطن

الجمعة 05 حزيران 2026

تـ تعرف الصح من الغلط

200 000 ليرة | العدد 1880 | 16 صفحة | السنة السابعة

مونديال 2026... الحلم يبدأ من القرعة

13

البحرين تواجه امتدادات إيران بقبضة أمنية حازمة

11

بين ON وOFF حركة الطيران تتقلّب والصيف «يطير»

8

عون وسلام: من يعرقل فليتحمل العواقب

2-3

تتخوف الدولة اللبنانية من جولة حرب جديدة لأن من رفض الاتفاق هي الميليشيا وبذلك قد يطلق ترامب يد نتنياهو خصوصًا أن موقف قاسم سيصعب الأمور وسيجعل الجنوب ومعظم المناطق عرضة للتهجير والتدمير.

© نبيل اسماعيل

الغلاف 3-2 | محليات 7-6-5-4 | اقتصاد 9-8 | العالم 11-10 | رياضة 13-12 | ثقافة وفنون 14 | اقرأ تضحك 15 | الأخيرة 16

أسرار

■ أشارت مصادر دبلوماسية إلى أن التواصل غير المباشر بين الإدارة الأميركية و«حزب الله» جاء بمبادرة من «الثنائي الشيعي» لا سيما بعد استهداف النبطية وصور وأن الرئيس بري بعث برسالة إلى السفيرة اللبنانية في واشنطن التي نقلتها بدورها إلى الجانب الأميركي.

■ تساءلت أوساط عن سبب العرقلة والإضرار بشركات الترابة الوطنية رغم استيفائها الموجبات واستعدادها للتقيد بالشروط فهل الضغوط لمنح ترخيص لشركة ثالثة بالبقاع محسوبة على جهة سياسية؟ كما تدور شبهات حول جهات من مصلحتها فتح باب السوق السوداء وتشريع الاستيراد.

■ تتحدث أوساط متابعة داخل الطائفة الشيعية عن تراجع مظاهر «قمع الحزن» التي كان يفرضها «حزب الله» خلال مراسم التشييع، في ظل عجز متزايد عن كبت مشاعر الفقد والغضب داخل بيئته

مواكبة سعودية فرنسية لاتفاق واشنطن

الرئيسان عون وسلام: اللهم قد بلغت

لودريان خلال لقائه رئيس الجمهورية

اتُّخذ القرار الحاسم، برعاية أميركية مباشرة ودعم دولي وعربي: لا سلاح خارج الشرعية اللبنانية، ولا انسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان إلا بعد تفكيك البنية العسكرية لـ «حزب الله»، ولا مكان لإيران في لبنان. فقد شكّل البيان الثلاثي المشترك الصادر عن الولايات المتحدة الأميركية ولبنان وإسرائيل، عقب الجولة الرابعة من المفاوضات في وزارة الخارجية، وثيقة تأسيسية لمرحلة جديدة في تاريخ لبنان الحديث.

الأهمية الاستثنائية للبيان لا تكمن فقط في تثبيت وقف إطلاق النار، بل في اللغة السياسية التي استخدمها، والتي تُعدّ الأهم منذ اتفاق الهدنة عام 1949، لأنه يحدّد بصورة واضحة ونهائية الجهة التي تمتلك حق تقرير مستقبل لبنان: الدولة اللبنانية وحدها، ويرفض بشكل صريح أن يبقى مستقبل لبنان رهينة لأي دولة أو جهة غير حكومية.

والأكثر دلالة أن البيان السيادي وضع للمرة الأولى إطارًا واضحًا يقوم على سيطرة الجيش اللبناني الحصرية على الأرض اللبنانية، وإنشاء مناطق نموذجية خالية من أي وجود مسلّح خارج الدولة، والعمل على تفكيك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ومنع إعادة تشكّلها مستقبلا.

الفرصة الأخيرة

ومن باب المسؤولية، وضع رئيس الجمهورية جوزاف عون الأطراف السياسية أمام مسؤولياتها عندما وصف الاتفاق بأنه الفرصة الأخيرة، وإلا فليتحمّل كل فريق مسؤولياته. هذا الكلام يشكّل إعلانًا صريحًا بأن لبنان بلغ نهاية الطريق.

لقد تصرّف الرئيس عون في هذه المرحلة كرئيس دولة، دقّ ناقوس الخطر ليقول: «اللهم قد بلغت»... لم يبع اللبنانيين أوهام الانتصارات، ولم يختبئ خلف الشعارات، بل وضع الجميع أمام الحقيقة: هناك فرصة تاريخية لإنقاذ لبنان وإعادته إلى موقع الدولة الطبيعية القادرة على بسط سلطتها على كامل أراضيها واستعادة ثقة العالم العربي والمجتمع الدولي، وهناك في المقابل طريق آخر يقود إلى مزيد من العزلة والخراب والانهيار.

وفي هذا السياق، علمت «نداء الوطن» أن الرئيس عون تواصل مع القطريين للضغط على إيران لتجنيب لبنان جولة خراب جديدة، خصوصًا أن طهران استنجدت بالدوحة لوقف قصف الضاحية. كما طرح الرئيس عون أمام الموفد الفرنسي جان إيف لودريان إمكانية تدخّل فرنسا لدى طهران لوقف العمل ضد إرادة الدولة اللبنانية.

تـوازيًـا، تـقـاطـع مـوقـف رئـيس الحكومة نـواف سلام مع موقف الرئيس عون بدعم طريق التفاوض، مؤكّدًا في مطلع جلسة مجلس الـوزراء أن «مـسـار التـفـاوض هو الطريق الأسرع والأقل كلفة على لبنان واللبنانيين، وعلى الجنوب والـجـنـوبيين». وقـال: «كل ساعة تمرّ من دون تنفيذ هي ساعة يدفع ثمنها الجنوب وأهله. والمطلوب مـن جـمـيـع الأطـــراف أن تـقـدّم مصلحة لبنان وشعبه على أي مصلحة أخرى، خارجية أو فئوية، وأن تتحمّل مسؤولياتها».

رد الوصي والموصى عليه

في المقابل، لم يتأخر رد الوصي، إيران، والموصى عليه، «حزب الله»، على البيان المشترك، باعتبار أن رفض الحزب للاتفاق نابع من كلمة سر إيرانية وصلت إليه بعدم السير بما توصلت إليه الدولة اللبنانية من اتفاق في واشنطن. فخطاب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم بدا أقرب إلى إعلان رفض للدولة نفسها منه إلى اعتراض على بنود اتفاق أو تفاهم سياسي. فالشيخ قاسم، الذي أمضى خطابه متحدثًا عن السيادة، رفض أول إنـجـاز سـيـادي حقيقي تحققه المؤسسات الدستورية اللبنانية، والذي تحدث عن الوحدة الوطنية، هاجم المسار الذي أعاد القرار إلى الحكومة والجيش اللبناني.

أما كلامه عن أن الحزب «لم يعط التزامًا لأحد بعدم مقاومة العدوان والـرد عـلـيـه»، فلا يشكّل فقط نسفًا لجوهر التفاهم الذي تسعى الدولة إلى تثبيته، بل يمثّل إحراجًا مدويًا لرئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي أعلن أكثر من مرة أنه يضمن التزامًا كاملا وفوريًا من الحزب بوقف إطلاق النار.

أما الرد الإيراني الفاقع والغاصب التحدثه نيابة عن الشعب اللبناني، فقد جاء في بيان للحرس الثوري قـال فـيـه: «لـن يـسـمـح الشعب اللبناني للكيان الغاصب بأن يحقق، عبر اتفاق مفروض، ما عجز عن تحقيقه في الحرب». وأشار قائد فيلق القدس إسماعيل قآاني إلى أن المطلب الأساسي في لبنان هو انسحاب إسرائيل إلى المواقع الـتـي كـانـت تسيطر عليها قبل اندلاع الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، مبشّرًا المقاتلين بأنهم «سيجنون قريبًا ثمار المقاومة».

وبحسب مصادر، تتخوّف الدولة اللبنانية من جولة حرب جديدة، عندها لن يكون الأميركي في موقع المتضامن مع لبنان، لأن من رفض الاتفاق هو «حزب الله»، وبذلك قد يطلق ترامب يد نتنياهو، خصوصًا أن مـوقـف قـاسـم سـيـصـعّـب الأمور وسيجعل الجنوب ومعظم المناطق عرضة للتهجير والتدمير، كما يغلّب المصالح الإيرانية على مصلحة أهل الجنوب ولبنان.

مواكبة سعودية فرنسية

وفي إطار الحراك الدبلوماسي الداعم، لفتت مواكبة سعودية داعمة لمسار المفاوضات، حيث لعبت المملكة دورًا إيجابيًا بين واشنطن وبيروت، وعلى خط عين التينة على وجه الخصوص، لإقناع الرئيس بري بالموافقة على البيان المشترك.

وفي السياق، جال الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان على المسؤولين اللبنانيين، وأعرب عن أمله في أن تـؤدي المفاوضات التي تتم في واشنطن بين الوفود اللبنانية والأميركية والإسرائيلية إلى نتائج إيجابية تحقق وقفًا ثابتًا لإطلاق النار، وإنهاء لمعاناة اللبنانيين عمومًا وأهل الجنوب خصوصًا.

اختبار نية

وفـي اخـتـبـار نـيـة لـمـدى جدية الـدولـة الـلـبـنـانـيـة، بعث الجيش الإسرائيلي برسالة إلى الجانب اللبناني، بانسحابه من منطقة دبين. وقد عملت وحدة من الجيش اللبناني على إزالة سواتر ترابية على طريق دبّين كان قد وضعها الجيش الإسرائيلي، مما أعاد فتح طريق مرجعيون - دبّين - إبل السقي، بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي من منطقة دبّين، حيث نفذت الوحدات العسكرية انتشارًا تدريجيًا بعد التواصل مع لجنة الإشراف على وقف الأعمال العدائية (Mechanism) وبالتنسيق مع اليونيفيل، فيما أجرت الوحدات المختصة مسحًا هندسيًا للمنطقة بهدف إزالة الذخائر غير المنفجرة.

وعـلـى الـرغـم مـن الـتـوصـل إلى ترتيبات جديدة لوقف إطلاق النار، استمر القصف والغارات جنوبًا وعلى البقاع الغربي. ولفت موقف وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس الـذي قـال: «سنبقى في المنطقة الأمنية بلبنان، وتشمل قـلـعـة الـشـقـيـف حـتـى الـخـط الأصـفـر، مع منع عـودة السكان إلـيـهـا، وإسـرائـيـل حـريـة الـعـمـل بـدعـم أمـيـركـي لمـهـاجـمـة بـيـروت ردًا على أي إطلاق نار في اتجاه المستوطنات أو إسرائيل».

قاسم يتنصّل من كلام بري والدولة تتخوّف من جولة حرب جديدة

مصادر: الرئيس عون تواصل مع القطريين للضغط على إيران

الدولة تنتصر بالمفاوضات و«الحزب» يقاتل حتى الانتحار

ألان سركيس

لم تنقطع الاتصالات التي يقودها رئيس الجمهورية جوزاف عون منذ أسابيع. وارتفعت وتيرتها خلال الأيام الأخيرة بالتزامن مع المخاوف من انهيار التهدئة وعودة التصعيد الإسرائيلي إلى مستويات أعلى. وتركز الجزء الأكبر من هذه الاتصالات على تثبيت وقف إطلاق النار ومنع انتقال المواجهة إلى مرحلة جديدة. وبرز في جولة المفاوضات حصول لبنان على وقف إطلاق النار مقابل انسحاب «حزب الله» في جنوب الليطاني، والقيام بخطوات عملية من قبل الدولة، لكن الشيخ نعيم قاسم سارع إلى الرفض والتأكيد على استمرار القتال.

شملت جولة الاتصالات الأخيرة التي سبقت ورافقت المفاوضات التي حصلت في 2 و3 حزيران تواصلا مع الجهات الدولية المعنية بالملف اللبناني. وكان الهدف اللبناني واضحًا، وهو تثبيت وقف إطلاق النار ومنع توسيع دائرة المواجهة. في المقابل، تكشف أوساط مواكبة للمفاوضات أن إسرائيل تمسكت بربط أي ترتيبات طويلة الأمد بملف سلاح «حزب الله»، معتبرة أن معالجة هذا الملف تشكل المدخل الأساسي لأي استقرار دائم على الحدود.

وبعدما كانت الأجواء سلبية، تبدّلت بعد الجولة الثانية من المفاوضات، وخرج بيان مشترك بين الولايات المتحدة ولبنان وإسرائيل، حيث تم التأكيد على تنفيذ وقف لإطلاق النار مشروط بوقف كامل لإطلاق النار من جانب «حزب الله»، وبإخلاء جميع عناصره من قطاع جنوب الليطاني. كما اتفق الجانبان، بتوجيه من الولايات المتحدة، على المضي قدمًا وبسرعة نحو إنشاء «مناطق تجريبية» يتولى فيها الجيش اللبناني السيطرة الحصرية على الأراضي، مع استبعاد الجهات الفاعلة غير الحكومية منها.

وبالفعل، بدأ أمس تنفيذ الاتفاق، حيث باشر الجيش الإسرائيلي الانسحاب من دبين وبلاط ومناطق أخرى ليحل مكانه الجيش اللبناني، مع العلم أن الوفدين ناقشا إطارًا أمنيًا، بناءً على المناقشات التي جرت في البنتاغون في 29 أيار، يهدف إلى ضمان سيادة لبنان وإسرائيل وأمنهما وسلامة أراضيهما بشكل مستدام. ويشمل تفكيك الجماعات المسلحة غير الحكومية، ومنع عودتها للظهور مجددًا.

هذا التطور الإيجابي عكسته تصريحات الرئيس عون بالأمس، حيث أشار إلى أن اتفاق اليوم مع إسرائيل مختلف عن اتفاق تشرين الثاني 2024، وسيكون مستدامًا، واقترحنا أن تشمل المنطقة التجريبية منطقة زوطر الغربية والشرقية وقلعة الشقيف، مشددًا على أنّ نتائج الجولة الرابعة من المفاوضات، والبيان الصادر عنها بما تضمّنه من نقاط مهمة جدًا لصالح لبنان، تشكل الفرصة الأخيرة للدخول في وقف نهائي وشامل لإطلاق النار، على أن يتحمّل كل طرف المسؤولية في حال عدم التجاوب. وبالتالي، يكون عون قد وضع الجميع، وعلى رأسهم «حزب الله»، أمام مسؤولياتهم التاريخية.

وتؤكد المصادر أن رئيس الجمهورية تابع أدق تفاصيل المفاوضات والاتصالات، وكان على اطلاع مباشر على مجرياتها دقيقة بدقيقة، سواء عبر الوسطاء أو من خلال قنوات التواصل مع العواصم المؤثرة. وتعاملت الرئاسة اللبنانية مع هذه المرحلة باعتبارها محطة مفصلية ستحدد مسار المرحلة المقبلة سياسيًا وأمنيًا.

وتعتبر أوساط سياسية أن ما جرى أعاد تثبيت حقيقة باتت واضحة منذ انتهاء الحرب، فالدولة اللبنانية نجحت عبر القنوات الدبلوماسية في تحقيق نتائج ملموسة، فيما تراجعت فعالية الخيار العسكري الذي رفعه «حزب الله» لعقود باعتباره الضامن الوحيد لحماية لبنان.

وتلفت الأوساط إلى أن الحرب الأخيرة شكلت محطة مفصلية. ف«الحزب» خاض المواجهة بكل ما يملك من إمكانات عسكرية، لكنه لم يتمكن من وقف التقدم الإسرائيلي أو فرض وقائع ميدانية جديدة. كما لم ينجح في منع الضربات التي طاولت مناطق تُعدّ من صلب بيئته الأمنية والسياسية.

في المقابل، تمكنت الدولة، عبر الاتصالات السياسية والدبلوماسية والمفاوضات، من إعادة فتح قنوات التواصل مع الأطراف المؤثرة. وتؤكد مصادر مطلعة أن التحرك الرسمي اللبناني لعب دورًا أساسيًا في احتواء المخاطر التي كانت تهدد الضاحية الجنوبية خلال مراحل مختلفة من التصعيد، ويعمل لحماية كل لبنان من حرب لم تبادر هي إلى فتحها.

وفي هذا السياق، برزت الاتصالات الأميركية التي هدفت إلى منع توسع الاستهدافات باتجاه الضاحية الجنوبية. وعكس هذا التوجه دعمًا أميركيًا واضحًا للدولة اللبنانية ولمسار العهد الجديد، كما ينسجم مع مقاربة دولية تقوم على تعزيز دور المؤسسات الشرعية اللبنانية. وتنظر واشنطن إلى استقرار لبنان باعتباره جزءًا من إعادة رسم الواقع اللبناني بعيدًا من النفوذ الإيراني، حيث تؤكد واشنطن فصل لبنان عن مضيق هرمز والملف الإيراني.

ولا يقتصر تحييد الضاحية على البعد الأمني فقط، بل يحمل أيضًا أبعادًا سياسية تتصل بإعادة الإمساك بالملف اللبناني عبر الدولة. كما يندرج ضمن مسار أوسع يهدف إلى سحب ورقة الجنوب من دائرة النفوذ الإيراني ووضعها ضمن إطار التفاهمات الدولية والدور اللبناني الرسمي، ما يفسر حجم الاهتمام الذي حظي به هذا الملف خلال الاتصالات الأخيرة.

وتكشف أوساط متابعة للمفاوضات أن النقاشات التي دارت خلال الأيام الماضية لم تقتصر على تثبيت وقف إطلاق النار، بل تناولت أيضًا المرحلة المقبلة وآليات منع العودة إلى المواجهة. وتعتبر أن المجتمع الدولي بات يتعامل مع الدولة اللبنانية باعتبارها المرجعية الأساسية في أي ترتيبات أو تفاهمات مرتبطة بالوضع الأمني.

وتشير الوقائع الميدانية إلى تحول لافت في أولويات «حزب الله». فبعد سنوات من رفع شعار حماية الجنوب وربط أي مواجهة بمعادلة الردع مع إسرائيل، بات التركيز الفعلي منصبًا على حماية الضاحية ومنع إدخالها مجددًا في دائرة الاستهداف الواسع. ولو كان «حزب الله» لا يزال قادرًا على فرض معادلة الردع التي تحدث عنها لسنوات، لكان سعى إلى تكريس معادلة الجنوب مقابل شمال إسرائيل. إلا أن الوقائع التي أفرزتها الحرب وما تلاها أظهرت معادلة مختلفة تمامًا. فالأولوية لم تعد الجنوب مقابل الشمال الإسرائيلي، بل الضاحية مقابل الشمال الإسرائيلي.

ويؤكد هذا التحول أنه ليس تفصيلا سياسيًا. فهو يعكس حجم التبدل الذي أصاب موازين القوى بعد الحرب الأخيرة، كما يكشف انتقال مركز الثقل من الميدان إلى التفاوض. وبينما تستمر الدولة في توظيف علاقاتها واتصالاتها لتثبيت الاستقرار، يجد «حزب الله» نفسه أمام واقع جديد تتراجع فيه قدرة السلاح على فرض المعادلات، فيما يتقدم دور الدولة كقناة إلزامية لأي تسوية أو تفاهم في المرحلة المقبلة.

كل هذا الانتصار لمنطق الدولة ومسار التفاوض لم يرقَ للمليشيا، ولم يتأخر الرد عبر لسان نعيم قاسم، إذ أشار إلى أننا لم نُعط التزامًا لأحد بعدم المقاومة، والرد على العدوان مستمر، ماضون في القتال، واتفاق واشنطن مذل ومرفوض، والأولى أن يتفاهم أبناء البلد في مواجهة العدوان أولا، ثم نعالج قضايانا بعد ذلك. وقال إن جعل الهدف الأساس نزع سلاح المقاومة منطلقًا لأي اتفاق يعني إعدام قوة لبنان، وتهديدًا وجوديًا بإبادة شعبه المقاوم، وهو إعلان لتخريب لبنان وعدم استقراره.

دلالات كثيرة يحملها رد قاسم، خصوصًا لجهة الاستمرار في القتال حتى تدمير الجنوب والضاحية، وبينما يرفضه «حزب الله». ومن خلال هذا الرفض، يقدم الحزب بنفسه الدليل الأقوى على أن قراره لا يُصنع في بيروت، وأن أولوياته لا تُقاس دائماً بمصلحة لبنان.

وهكذا، فإن أكبر الخاسرين من هذا الموقف ليس الدولة اللبنانية بل الصورة التي حاول «حزب الله» بناءها لنفسه على مدى عقود. لأن ما كان يُقال سابقاً على أنه اتهام سياسي من الخصوم، بات اليوم يبدو، في نظر كثير من اللبنانيين، حقيقة يعلنها الحزب بنفسه من خلال مواقفه وقراراته.

دلالات كثيرة يحملها رد قاسم خصوصًا لجهة الاستمرار في القتال حتى تدمير الجنوب والضاحية

رفض وقف إطلاق النار يفضح الحقيقة التي حاول «حزب الله» إخفاءها لسنوات

لسنوات طويلة، حاول «حزب الله» إقناع اللبنانيين بأن سلاحه موجود لحماية لبنان والدفاع عن اللبنانيين. حاول أن يقدّم نفسه على أنه صاحب مشروع وطني، وأن قراراته العسكرية تنبع من المصلحة اللبنانية ومن الحرص على الأرض والشعب والسيادة.

لكن ما جرى بعد إعلان وقف إطلاق النار الأخير كشف حقيقة مختلفة تماماً.ففي الوقت الذي اعتبر فيه رئيس الجمهورية أن وقف إطلاق النار يمثل فرصة لإنقاذ لبنان من المزيد من الدمار، وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الحكومة أن هذا المسار هو الخيار الأقل كلفة على اللبنانيين وعلى الجنوب اللبناني، خرج «حزب الله» ليعلن رفضه لهذا التوجه.

هنا لا يعود السؤال متعلقاً بالتفاصيل التقنية للاتفاق أو بآلية التفاوض بل يصبح السؤال أبسط وأوضح: إذا كانت الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها تعتبر أن وقف إطلاق النار يصب في مصلحة لبنان، فلماذا يرفضه «حزب الله»؟

الجواب الذي يفرض نفسه اليوم أمام اللبنانيين هو أن قرار الحزب لا يُبنى على أساس المصلحة اللبنانية أولاً فلو كانت مصلحة لبنان هي المعيار، لكان الحزب أول المرحبين بأي خطوة توقف القتل والدمار والتهجير وتعيد الاستقرار إلى الجنوب لكن الوقائع تشير إلى شيء آخر تشير إلى أن قرار الحرب والسلم لدى الحزب مرتبط بحسابات إقليمية تتجاوز لبنان نفسه ولذلك يبدو أن موافقة الدولة اللبنانية لا تكفي، وأن قرار وقف النار لا يصبح مقبولاً إلا عندما ينسجم مع القرار الآتي من طهران.

هذه هي الحقيقة التي باتت اليوم مكشوفة أكثر من أي وقت مضى فالحزب الذي يرفض قرار الدولة اللبنانية في قضية مصيرية كهذه، يوجّه رسالة واضحة للبنانيين مفادها أن مرجعيته السياسية والعسكرية ليست المؤسسات الدستورية اللبنانية، بل القيادة الإقليمية التي ينتمي إليها.

الأمر لا يتعلق بشعارات المقاومة أو بالمواقف الإعلامية. فحين يكون آلاف اللبنانيين قد دفعوا أثماناً باهظة من أرواحهم ومنازلهم وأرزاقهم، يصبح المعيار الوحيد هو: هل القرار يُتخذ من أجل لبنان أم من أجل أجندة أخرى؟

رفض وقف إطلاق النار رغم تبني الدولة اللبنانية له يضعف كل الرواية التي حاول «حزب الله» تسويقها طوال السنوات الماضية. فهو يكشف أن السلاح ليس بالضرورة مرتبطاً بمصلحة اللبنانيين، ولا بمعاناتهم، ولا بخسائرهم، ولا حتى برغبتهم في إنهاء الحرب.

اليوم لم يعد الأمر يحتاج إلى تفسيرات معقدة. فالمشهد واضح أمام الجميع: الدولة اللبنانية تقول إن وقف إطلاق النار ضرورة وطنية، بينما يرفضه «حزب الله». ومن خلال هذا الرفض، يقدم الحزب بنفسه الدليل الأقوى على أن قراره لا يُصنع في بيروت، وأن أولوياته لا تُقاس دائماً بمصلحة لبنان.

نداء الوطن
السنة السابعة | العدد 1880 | الجمعة 5 حزيران 2026

بعد الاتفاق التاريخي... معركة الداخل بدأت

نخلة عضيمي

لم يكن البيان المشترك الصادر بعد جولة المفاوضات الرابعة عن الولايات المتحدة ولبنان وإسرائيل مجرد إعلان لوقف إطلاق النار أو إطار تفاوضي جديد بين بيروت وتل أبيب. فالعبارات التي وردت فيه، وتحديدًا عبارة إن «إسرائيل ولبنان لا توجد لديهما نوايا عدائية تجاه بعضهما البعض»، حملت تحولات سياسية وأمنية عميقة تضع لبنان أمام مرحلة مختلفة عنوانها استعادة الدولة قرارها والسعي لإحراز تقدم نحو اتفاق شامل للسلام. فالبيان لم يكتف بالحديث عن وقف الأعمال العدائية، بل نصّ على إنشاء مناطق تجريبية تتولى فيها القوات المسلحة اللبنانية السيطرة الحصرية على الأرض. هذه البنود تعني عمليًا أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، انتقل من مرحلة إدارة الأزمة اللبنانية إلى مرحلة دعم مشروع استعادة الدولة احتكار السلاح والسلطة. وهو ما يضع «حزب الله» أمام واقع جديد لم يواجه مثله في المرحلة السابقة.

لماذا سيحاول «الحزب» الردّ داخليًا؟

يدرك «الحزب» أن تنفيذ الاتفاق سيؤدي تدريجًا إلى تقليص نفوذه العسكري والأمني، ويفتح الباب أمام مسار سياسي قد ينتهي بنزع سلاحه وإعادة حصر القوة المسلحة بالمؤسسات الشرعية. ولهذا السبب، فإن احتمالات المواجهة الداخلية السياسية تبدو مرتفعة، وكلام أمينه العام نعيم قاسم التهديدي خير دليل على ذلك، فقاسم أعلن بكلامه أنه المرشد الأعلى للبنانيين، إذ رسم خريطة طريق للدولة تبدأ بإيقاف مهزلة المفاوضات العبثية والمذلّة والمخزية، كما قال، متوعدًا باستمرار «المقاومة».

واستنادًا إلى هذا الكلام، اعتبرت مصادر سياسية رفيعة أن «حزب الله» يعرف أن ميزان القوى الإقليمي والدولي لم يعد يسمح له بفرض وقائع ميدانية كما كان يفعل سابقًا، لكنه لا يزال يمتلك أدوات ضغط داخلية متعددة، من الشارع إلى المؤسسات الدستورية وصولا إلى القدرة على تعطيل الحياة السياسية.

من هنا، تتوقع المصادر أن تستعر حملة «الحزب» المنظمة على رئيسي الجمهورية والحكومة، مع السعي إلى تعبئة بيئته الشعبية تحت شعار مواجهة الضغوط الخارجية وحماية «المقاومة».

كما قد يلجأ إلى رفع منسوب التوتر الداخلي وإعادة إنتاج مناخ الانقسام بين اللبنانيين، بهدف تعطيل تنفيذ أي خطوات عملية تؤدي إلى حصر السلاح بيد الدولة بمعنى آخر، الفوضى في الداخل اللبناني ستقودها إيران عبر ذراعها المطيع. فهي لا تريد وقف نار لبنانيًا معزولا يقيّد «الحزب»، ثم يتركها مكشوفة إذا عادت المواجهة إليها. فإذا جرى تحييد لبنان الآن، ثم استُهدفت إيران لاحقًا، سيكون «حزب الله» محرجًا أو مقيّدًا أو عاجزًا عن التدخل بسبب التزامات وقف النار مع إسرائيل. لذلك تسعى طهران إلى إبقاء الورقة اللبنانية معلّقة إلى حين نضوج التسوية الكبرى. فلا وقفًا نهائيًا في لبنان قبل وضوح مصير التفاهم الأميركي - الإيراني، ولا استقرار لبنانيًا كاملا قبل أن تعرف إيران موقعها في النظام الإقليمي المقبل.

> **لا تستبعد مرجعية وزارية أن يسعى «الحزب» لإحداث اهتزاز حكومي رغم معارضة بري**

حكومة سلام في مواجهة مشروع التعطيل

في المقابل، تبدو الحكومة أمام مسؤولية تاريخية. فالاتفاق منحها بكل وضوح دعمًا أميركيًا ودوليًا مباشرًا لاستعادة السيادة على الأرض وتعزيز دور الجيش اللبناني.

ومن هنا تبرز أهمية حماية حكومة الرئيس نواف سلام ومنع إسقاطها أو شلّ عملها تحت أي ذريعة. ولا تستبعد مرجعية وزارية أن «يسعى حزب الله لإحداث اهتزاز حكومي رغم معارضة الرئيس نبيه بري لهكذا خطوة».

وتكشف هذه المرجعية أن «المطلوب حاليًا، ومع الهجمة المتوقعة، ليس فقط استمرار الحكومة، بل تأمين غطاء سياسي واسع لها يسمح لها باتخاذ القرارات الصعبة المرتبطة ببسط سلطة الدولة وتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق».

وأمام هذه التحديات المستجدة، أخطر ما يمكن أن ترتكبه القوى السيادية هو التعامل مع الاتفاق باعتباره إنجازًا يمكن تركه يسير من دون حماية سياسية. فالمرحلة المقبلة تستدعي تشكيل أوسع تجمع وطني وسياسي يضم كل المؤمنين بالدولة وبحصرية السلاح الشرعي.

كما أن وحدة الموقف السياسي ستمنع أي محاولة لعزل الحكومة أو تصويرها وكأنها تخوض معركة منفردة.

وإلى جانب الغطاء السياسي، تبرز الحاجة إلى أعلى درجات الجهوزية الأمنية.

فالتجارب السابقة أثبتت أن المراحل الانتقالية الحساسة غالبًا ما تترافق مع محاولات لإثارة الفوضى أو خلق وقائع ميدانية جديدة أو افتعال توترات أمنية وسياسية بهدف تغيير مسار الأحداث، وهذا ما يراهن عليه «حزب الله».

ومن هنا، فإن مسؤولية الجيش والقوى الأمنية تصبح مضاعفة خلال الأشهر المقبلة، سواء في حماية الاستقرار الداخلي أو في منع أي محاولات لتعطيل تنفيذ الاتفاق أو فرض معادلات جديدة بالقوة.

لحظة الدولة

للمرة الأولى منذ سنوات طويلة، يقف لبنان أمام فرصة حقيقية للانتقال من منطق الساحات والمحاور إلى منطق الدولة والمؤسسات.

لكن هذه الفرصة يتوجب التقاطها بسرعة. فالمعركة الفعلية بدأت الآن، وهي معركة سياسية داخلية بين مشروع يريد استعادة القرار الوطني، ومشروع آخر يدرك أن أي تقدم في هذا الاتجاه يعني نهاية مرحلة كاملة من هيمنته على القرار اللبناني.

لذلك، فإن نجاح الاتفاق لا يتوقف فقط على ما سيجري جنوب الليطاني، بل على القدرة على منع «حزب الله»، ومن ورائه إيران، من إبقاء لبنان ساحة تحكمها دوامة التعطيل والفوضى والصراعات المفتوحة.

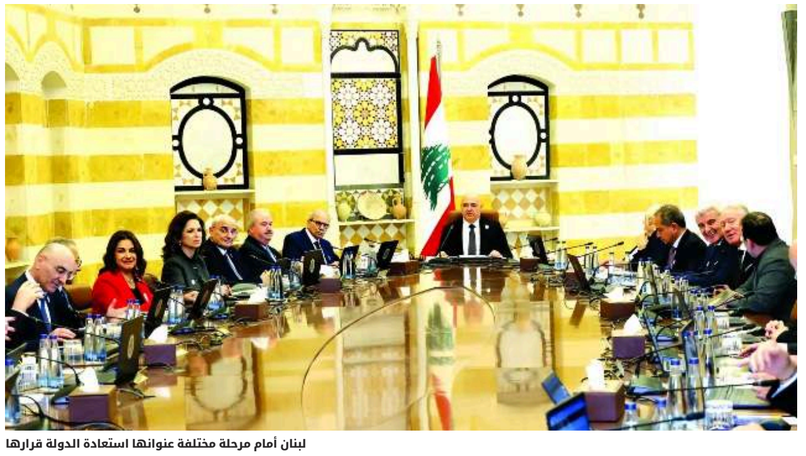

لبنان أمام مرحلة مختلفة عنوانها استعادة الدولة قرارها

من العيش المشترك إلى الانقسام المشترك

ميشال طوق

منذ أكثر من قرن، يُقدَّم «العيش المشترك» في لبنان بوصفه الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الكيان اللبناني. تحوّل هذا الشعار إلى ما يشبه العقيدة السياسية التي يُمنع الاقتراب منها أو مساءلتها، رغم أن التجربة اللبنانية نفسها تفرض أسئلة جوهرية حول مدى نجاح هذا النموذج وجدواه. فبعد عقود من الأزمات والحروب والانقسامات والانهيارات، بات من المشروع التساؤل: هل كان العيش المشترك حلًا، أم أنه أصبح جزءًا من المشكلة؟

لم ينشأ لبنان نتيجة حراك وطني موحّد أو ثورة جامعة أو إرادة شعبية متجانسة سعت إلى بناء دولة قومية واحدة، بل وُلد كيانًا جمع تحت سقف واحد جماعات دينية وطائفية متعددة، لكل منها هواجسها وهويتها وقراءتها الخاصة للتاريخ والمستقبل. ومنذ البداية، عاش هذا الكيان على توازنات دقيقة وهشّة، لا على شعور وطني موحّد أو انتماء جامع يتجاوز الانتماءات الأولية.

هذا الواقع أنتج ما يمكن وصفه بالقلق الوجودي الدائم لدى مختلف المكوّنات البنانية. فكل طائفة شعرت، في مرحلة أو أخرى، بأنها مهددة أو مستهدفة أو معرّضة للتهميش، ما دفعها إلى البحث عن ضمانات خارج حدود الدولة. وهكذا تحوّل الاستقواء بالخارج إلى سلوك سياسي متكرر، لا استثناء عابرًا. ولم يكن ذلك نتيجة سوء نية بقدر ما كان انعكاسًا لغياب الثقة بين المكوّنات نفسها، وغياب الإيمان بوجود وطن واحد ذي هوية سياسية واضحة ومشتركة.

والأخطر من ذلك أن الدولة اللبنانية نفسها لم تنجح في التحوّل إلى مرجعية وطنية جامعة. ففي كثير من الأحيان، لم يُنظر إليها كدولة تمثل شعبًا واحدًا، بل كوسيط بين جماعات متنافسة ومتوجّسة بعضها من بعض. لكن الدولة لا يُفترض أن تكون وسيطًا بين مكوّنات متنازعة، بل سلطة سياسية تعلو على الجميع وتحكم باسم شعب واحد. وعندما تصبح الدولة مجرد حكم بين الطوائف، فهذا دليل على أن الأمة السياسية لم تتشكل فعليًا.

لقد أثبتت العقود الماضية أن الانقسامات اللبنانية لم تتراجع مع الزمن، بل تعقّدت وتكرّست. فالذاكرة الجماعية لكل مكوّن ما زالت مليئة بالجراح والصدامات والخوف المتبادل. وهذه الذاكرة لا يمكن محوها بالشعارات أو تجاهلها باسم الوحدة الوطنية. بل إن إدارة هذا الواقع تبدأ بالاعتراف به لا بإنكاره.

من هنا، تبدو الحاجة ملحّة إلى التفكير بصيغة سياسية جديدة تتجاوز النموذج الحالي الذي استنزف اللبنانيين وأوصلهم إلى الانهيار. صيغة تعترف بالاختلافات القائمة بدل محاولة إخفائها، وتمنح كل مكوّن مساحة لإدارة شؤونه المحلية وفق خصوصياته الثقافية والاجتماعية، ضمن دولة واحدة تحتكر السلاح والعلاقات الخارجية والسياسات المالية والسيادية.

إن المطلوب ليس تفكيك الدولة، بل إعادة بنائها على أسس أكثر واقعية واستقرارًا. دولة حيادية تجاه صراعات المنطقة ومحاورها، تركّز على التنمية والازدهار وحماية كرامة مواطنيها. دولة تدير التنوّع بدلا من أن تكون رهينة له، وتحول الاختلاف من مصدر صراع إلى عنصر استقرار.

لقد آن الأوان للاعتراف بأن الطائفية ليست ظاهرة سطحية أو موقتة في لبنان، بل جزء من البنية الاجتماعية والسياسية القائمة. كما أن العلمنة التقليدية القائمة على حكم الأكثرية الديموغرافية لا تبدو قادرة على طمأنة المكوّنات التي تخشى على وجودها ودورها. لذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في إنكار الواقع، بل في إيجاد نظام سياسي جديد يراعي هذا الواقع ويمنع أي طرف من احتكار السلطة أو فرض إرادته على الآخرين.

إن الاستمرار في ترداد شعارات أثبتت التجربة محدوديتها لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمات. أما الجرأة الحقيقية فتتمثل في إعادة التفكير في الصيغة اللبنانية نفسها، والبحث عن نموذج أكثر قدرة على حفظ الاستقرار والكرامة والازدهار. فالدول لا تُبنى على الأمنيات، بل على قراءة واقعية لمجتمعاتها. وإذا لم يجرِ هذا النقاش اليوم، فقد يجد اللبنانيون أنفسهم غدًا أمام أزمات أشد عمقًا وخطورة، وعندها قد يصبح الإصلاح من سابع المستحيلات.

نداء الوطن
الجمعة 5 حزيران 2026 | العدد 1880 | السنة السابعة

قوّات الأمم المتحدة في لبنان:

من حفظ الأمن إلى تقرير المصير

د. نبيل خليفة

في أوائل 1978، وقعت أعمال عنف في شرقي المتوسط، حيث قامت إسرائيل باحتلال بعض الأراضي اللبنانية وبناءً على طلب الحكومة اللبنانية اجتمع مجلس الأمن محذّرًا من أمرين:

A - انعكاس الوضع على السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي على السلام العالمي.

B - شطب إمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. في المقابل، أكّد مجلس الأمن بقراره 425 تاريخ 19 آذار 1978، ثلاثة أمور ينبغي العمل لها:

1 - الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًا.

2 - الطلب إلى إسرائيل وقف عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وسحب فورًا قواتها من الأراضي اللبنانية.

3 - الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية فورًا، بإنشاء قوّة دولية موقتة في جنوب لبنان تحت أمرة مجلس الأمن تقوم بثلاث مهمات: أ - التأكّد من الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة.

ب - إعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما.

ج - مساعدة الحكومة اللبنانية في تأمين إعادة سلطتها إلى المنطقة.

وقد صوّت مجلس الأمن بـ 12 صوتًا مع القرار، وبصوتَي امتناع هما روسيا وتشيكوسلوفاكيا، وصوت لم يشترك هو للصين.

في أواسط 2006، وتحديدًا 12 تموز منه، شنّ «حزب الله» هجومًا على إسرائيل أسفر عن مئات القتلى والجرحى من الجانبين، وتسبّب بأضرار في البنى المدنية، وأسفر عن تشريد آلاف الأشخاص. هذا التطوّر الخطير وضع الحكومة اللبنانية ومعها الجيش اللبناني و«اليونيفيل»، أمام تحدّيات جديدة وخطيرة، ولا بد من مواجهتها بما يناسب من إجراءات، بما يستدعي تقوية وزيادة القوى المسلحة الرسمية اللبنانية والدولية في آن، والعمل في الوقت عينه على انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان إلى ما وراء الخط الأزرق. وإذ يعتبر مجلس الأمن أن الوضع في لبنان يشكّل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، فإنه يدعو إلى:

1 – وقف فوري للأعمال الحربية من الجانبين.

2 - نشر قوات «اليونيفيل» والجيش اللبناني في الجنوب.

3 - بسط سلطة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية.

4 - التمسك بوحدة وسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًا، كما هو وارد في اتفاقية الهدنة الإسرائيلية - اللبنانية الموقّعة في 23 آذار 1949.

5 - احترام صارم من الجانبين للخط الأزرق.

6 - إقامة منطقة خالية من السلاح بين الخط الأزرق والليطاني.

7 - نزع أسلحة المجموعات المسلحة في لبنان ليبقى السلاح بيد الدولة وحدها.

8 - منع أي قوّة أجنبية في لبنان لا تحظى بموافقة الحكومة اللبنانية.

9 - وضع مقترحات لتطبيق اتفاق الطائف، ولا سيما ترسيم الحدود في بعض الأماكن، ومنها مزارع شبعا.

10 - القيام بما أمكن لمساعدة الحكومة اللبنانية على ممارسة سلطتها في كل الأراضي اللبنانية، وأن تعمل «اليونيفيل» عندما ترى ذلك ممكنًا في حدود إمكاناتها.

بالرغم من النوايا الطيبة والمبادرات الإيجابية التي ميّزت عمل «اليونيفيل» في لبنان، فإن القوى المحلية، سواء كانت إسرائيلية أم تابعة لـ«حزب الله»، لم تكن مرحّبة بها لأسباب تتصل بالهيمنة على الوطنية اللبنانية. وهذا التنافس أدّى إلى وقوع أحداث مؤسفة وصلت إلى حدود استشهاد جنود من «اليونيفيل». أمام هذا الواقع، اتخذت الدول المشاركة قرارًا بإنهاء عضويتها في لبنان. وهكذا اجتمع مجلس الأمن في 8 آب 2025 وتبنّى بالإجماع القرار 2790 الذي يقضي بتجديد ولاية قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان «اليونيفيل» للمرة الأخيرة حتى نهاية 2026، أي 31 كانون الأول 2026، وأن يبدأ خفض القوات وانسحابها تدريجيًا وبشكل منظّم.

على أن هذا القرار شكّل صدمة لبعض الدول الأوروبية المشاركة في «اليونيفيل» فهي وخاصة تلك التي لها علاقات خاصة وتاريخية مع لبنان كفرنسا، لم تكن قادرة على تصوّر لبنان عاريًا من كل ضمانة دولية وراحت تتساءل من جديد: كيف يمكن شرعنة قوات دولية في لبنان كي تحفظ الأمن فيه، إن على الصعيد الداخلي أم الخارجي؟

هذا ما نُسأل عنه، وفي هذه المرحلة بالذات!

الجواب عن ذلك واضح وصريح، ويدخل ضمن علم الجغرافيا السياسية فالجغرافيا السياسية تتناول الدول الحاجزة (– ETATS TAMPONS) ومنها لبنان، فهو دولة حاجزة بين إسرائيل وسوريا، ومثل هذا التصنيف يجعل من لبنان دولة ذات صفة حيادية، فالسلام في لبنان هو عنصر أساسي في توازن المنطقة. ولقد أصرّت المجموعة الأوروبية، في اجتماع لوكسمبورغ 1980، على «وجوب احترام وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه احترامًا كاملا، لأن احترام حدود لبنان الدولية يُعتبر واحدًا من الأمور الأساسية للأمن والاستقرار في المنطقة». ولهذا، من الضروري أن تنسحب من لبنان القوات الإسرائيلية والسورية والفلسطينية في أسرع وقت ممكن. ذلك أن لبنان هو واجهة الشرق الأوسط، وهي منطقة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معها روابط سياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية وثقافية وإنسانية. ولذا ستعمل الدول كل ما بوسعها للحيلولة دون «إقامة إسرائيل الكبرى وسوريا الكبرى على حساب لبنان الصغير»، كما صرّح كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي. فالحياد هو الحل، وصيغة لبنان لا يمكن إلا أن تكون صيغة حيادية. فحياد لبنان هو ضرورة لحل مشكلته. وبالإضافة إلى هذا الموقف الثابت لفرنسا من حياد لبنان، برز موقف بريطاني جديد في ذات الاتجاه، متأثرًا بالتوجه الجديد لدى الإدارة البريطانية، والذي عكسه وجود سفراء بريطانيين في لبنان من أمثال السيد جون غراي، الذي اعتبر أن «14 سنة من الحرب في لبنان لا يمكن أن تلغي 4 آلاف سنة من التاريخ».

ذلك أن لبنان، في نظر السفير البريطاني غراي، «إن هذا الجزء من شاطئ البحر المتوسط الذي نسميه لبنان قد عاش حضارة مميّزة عبر ألوف السنين، وكان مركز تلاق لثقافات عدّة طوال مئات السنين. لقد شهد الإمبراطوريات تجيء وتروح، ولا مرة فقد الحسّ بأنه غير هؤلاء الآخرين. فلبنان يمثّل شيئًا خاصًا وثمينًا في تاريخ البشرية. إذا مات لبنان، فإن فلذة من روح الإنسانية تموت معه، ولكن لبنان لا يموت. فهو، كطير الفينيق، سينبثق من الرماد. للبنان ماض طويل، وسيبقى أطول». ويمثل هذه المشاعر يمكن فهم قول وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو: «إن انهيار لبنان يحمل معه بذور الخطر الذي يهدّد العالم كله».

يمثل هذا الكلام التاريخي والمشرّف لوطن الأرز، يمكن الحسم بموضوع تصنيف لبنان واللبنانيين إلى وطن الأرز مع امتداد يطاول أكثر من أربعة آلاف سنة كما يمكن السعي لتحييد لبنان باعتباره الحل الوحيد الضامن لمصير لبنان وسيادته واستقلاله وبهذا الحل الدائم، يمكن الخروج من مشاكل الأمن المحيطة بلبنان ووضعه على سكة البقاء الدائم من خلال الحياد الدائم!

كيف يمكن شرعنة قوات دولية في لبنان كي تحفظ الأمن فيه؟

> **السلام في لبنان هو عنصر أساسي في توازن المنطقة**

سُنّة بعلبك الهرمل لـ«سلام»: تمثيلنا بين يديك

عيسى يحيى

دفع سُنّة بعلبك الهرمل على مدى سنوات ثمن التسويات السياسية التي عقدها تيار المستقبل مع ثنائي أمل وحزب الله في مناطق ومحافظات أخرى، حتى بات سُنّة البقاع الشمالي شبه مجرّدين من أي حضور فعلي داخل الفئة الأولى والثانية، وكأن الطائفة أُلحقت بالكامل بموازين القوى المفروضة في المنطقة، وبات يحق للآخرين التصرّف بتمثيلها الإداري والنيابي والبلدي وحتى الديني.

على مدى عقود، عاش سُنّة بعلبك الهرمل على هامش القرار، كانوا أرقاماً انتخابية تُستثمر عند كل استحقاق، ثم يُعاد وضعها على الرف بعد انتهائه. لم يتحول حضورهم الشعبي إلى شراكة فعلية داخل الدولة، بل جرى التعامل معهم كملحق سياسي يُدار من خارج بيئته، فيما سقطت المواقع القليلة التي كانت تُحسب تاريخياً للطائفة تباعاً، من مأمور نفوس بعلبك إلى رئاسة دائرة التربية وطبيب القضاء، وصولاً إلى مواقع أخرى خسرها السُنّة بصمت تحت عنوان التسويات.

وترسّخ لدى كثيرين أن التمثيل الديني لم يكن بعيداً عن هذا الواقع، وأن غالبية المواقع والتعيينات السنية تمر عبر دوائر قرار الثنائي، لا عبر خيارات أبناء الطائفة أنفسهم، ما عمّق شعور التبعية السياسية وفقدان المرجعية المستقلة.

ولم يقتصر الأمر على الإدارة، بل انسحب على المجالس البلدية المختلطة، حيث غالباً ما يكون التمثيل السني شكلياً، وكذلك على المقعدين النيابيين السنيين اللذين تحكمهما الكتلة التصويتية للثنائي أكثر مما يحكمهما المزاج السني المحلي، حتى ترسّخ انطباع واسع بأن كل ما يخص سُنّة بعلبك الهرمل بات يمر من بوابة النفوذ نفسها.

اليوم، ومع انطلاق ورشة إعادة بناء الدولة بقيادة الرئيس نواف سلام، يعلّق كثير من أبناء المنطقة آمالاً على مرحلة مختلفة، خصوصاً أن المزاج السني العام منح سلام دعماً واسعاً باعتباره مشروع دولة لا مشروع تسويات ومحاصصات. ومن هنا، يتحول ملف الهيئة الناظمة للقطب الهندي إلى اختبار سياسي يتجاوز مجرد تعيين إداري، خصوصاً أن الموقع المطروح يُعد أول فرصة فعلية منذ سنوات لحضور سنّي من بعلبك الهرمل داخل الفئة الأولى، إلا أن مصادر متابعة تطرح سؤالاً واضحاً: هل سيكون التعيين هذه المرة نابعاً من إرادة أبناء المنطقة وكفاءاتهم، أم أن حصة السُنّة ستبقى خاضعة لما يريده الثنائي، عبر شخصيات تدور في فلكه أو تمتلك امتدادات سياسية معه؟

وتؤكد المصادر أن ما يُراقَب اليوم ليس اسم المرشح فقط، بل الجهة السياسية التي ستمنحه الغطاء، لأن أبناء المنطقة لم يعودوا يريدون تكرار مشهد التمثيل الشكلي، حيث يُعطى الموقع للطائفة فيما يبقى القرار الحقيقي خارجها.

وتضيف المصادر أن سُنّة بعلبك الهرمل يضعون تمثيلهم بعهدة الرئيس نواف سلام مباشرة، باعتباره أمام فرصة لكسر مسار طويل من إدارة التمثيل السني في المنطقة وفق توازنات الثنائي، سواء في التعيينات أو البلديات أو حتى في الحياة السياسية العامة. فالمطلوب اليوم بحسب المصادر، ليس مجرد تعيين اسم سنّي، بل إعادة الاعتبار لفكرة أن يكون للسُنّة في بعلبك الهرمل قرارهم وخياراتهم ومرجعيتهم داخل الدولة اللبنانية.

وترى المصادر أن نجاح الرئيس سلام في هذا الملف سيشكل رسالة سياسية تتجاوز الهيئة الناظمة نفسها، مفادها أن عهد إدارة الأطراف عبر الوسطاء والمحسوبيات بدأ ينتهي، وأن الدولة قادرة أخيراً على مخاطبة أبناء المنطقة مباشرة، لا عبر القوى التي احتكرت تمثيلهم لسنوات.

«مرسوم 1994»: جنسية على حافة الطعن وملفّ لا يُقفل

الدكتور وسام راجي

في لبنان، كثيرًا ما تبدو العلاقة بين المواطن والدولة هشّة. فالحقوق والخدمات لا تُدار دائمًا كاستحقاق مكتسب، بل كثيرًا ما تتأثر بموازين النفوذ والزبائنية. وفي هذا السياق، شكّل مرسوم التجنيس الجماعي الرقم 5247، الصادر في 20 حزيران 1994، أكبر عملية تجنيس في تاريخ لبنان الحديث، ومحطة مفصلية لم يقتصر أثرها على منح الجنسية لعشرات الآلاف، بل امتد إلى صناعة جنسية غير مستقرة، بقيت لسنوات طويلة عرضة للطعن والمراجعة والإبطال الجزئي أو السحب، ومرتبطة بقرارات سياسية وقضائية وإدارية متعاقبة.

هذه ليست قصة مرسوم فحسب، بل قصة دولة تدير الهوية على طريقة الملفات: مرسوم واسع، طعن أمام مجلس شورى الدولة، قرار قضائي يحيل التدقيق إلى وزارة الداخلية، لجان تتعثّر، ثم مراسيم سحب جنسية، ثم طعون جديدة. وفي العمق يبقى السؤال نفسه يتجدد: كيف تبقى المواطنة في لبنان معلقة بين السياسة والإدارة والقضاء؟ وكيف تتحول الجنسية أحيانًا إلى رافعة نفوذ وسلاح ديموغرافي؟

وهذه الإشكالية تتعدى الحدود اللبنانية. فمن الممكن النظر إليها باعتبارها نموذجًا لاستخدام الهوية في تعديل الديموغرافيا وبناء موازين قوى جديدة. وما تشهده سوريا المجاورة اليوم يلتقي مع هذه الحالة، إذ برزت توجهات حديثة تتحدث عن إسقاط وسحب الجنسية السورية من كثيرين ممن منحهم إياها نظام الأسد، ولا سيما أولئك الذين استُجلبوا للقتال إلى جانبه، في خطوة تهدف إلى إبطال مفاعيل التغيير الديموغرافي القسري والعبث بالتوازنات الذي تعمد النظام السوري إحداثه وتكريسه طوال السنوات الماضية.

خلفية 1994: ما بعد الحرب والقرار تحت سقف السياسة

صدر مرسوم 1994 في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، حين كانت الدولة تعاد صياغة تركيبتها السياسية والإدارية، وسط نفوذ سوري واسع على الحياة السياسية اللبنانية. في تلك المرحلة، كان وزير الداخلية بشارة مرهج في موقع القرار الإداري المباشر في ملفات الأحوال الشخصية، وارتبط اسمه بالمرسوم بوصفه وزير الداخلية الموقّع عليه.

وفي ذلك السياق، دفع النظام السوري باتجاه إقرار المرسوم لأهداف استراتيجية تتجاوز البعد الإداري المباشر. فمن جهة، استُثمر المرسوم في هندسة المشهد السياسي والانتخابي عبر خلق كتل ناخبة جديدة تدين بالولاء لمن منحها الجنسية، بما أسهم في ترجيح كفة القوى اللبنانية الحليفة لدمشق في البرلمان. ومن جهة أخرى، برزت اتهامات وهواجس من أن المرسوم أدخل فئات تُقرأ سياسيًا وأمنيًا كاحتياط ديموغرافي قد يصب، مستقبلًا وبشكل «طبيعي»، في تحالف أقليات موضوعي مع النظام في سوريا. وأضيف إلى ذلك ما اعتبره البعض رغبة في تذويب النزعة الاستقلالية اللبنانية التي كانت تعارض الهيمنة السورية، عبر إرساء تداخل ديموغرافي واجتماعي يجعل فك الارتباط بين البلدين أكثر صعوبة.

ولأن الجنسية في لبنان ليست إجراء إداريًا محايدًا فحسب، بل قوة سياسية وانتخابية واجتماعية وطائفية، سرعان ما أصبح المرسوم مادة نزاع بين من رآه خطوة لرفع ظلم تاريخي عن فئات عاشت مواطنة فعلية بلا جنسية، ومن عدّه عملية تغيير اجتماعي وديموغرافي خطيرة تخدم حسابات خارجية.

ماذا شمل المرسوم؟ أربع فئات وأكثر من ثمانين دولة

رغم أن الشفافية التي رافقت صدور المرسوم بقيت موضع انتقاد واسع، فإن ما استقر لاحقًا في أدبيات الملف يشير إلى أن المرسوم نُشر رسميًا متضمنًا نحو 88 ألف اسم. غير أن كثيرًا من هذه الأسماء يعود إلى رجال وأرياب أسر نالت عائلاتهم الجنسية بالتبعية، لذلك قُدّر العدد الفعلي للمشمولين بأكثر من 200 ألف شخص، موزعين على أكثر من 50 ألف ملف. وتوزع هؤلاء على أربع فئات أساسية:

مكتومو القيد، ومن أبرزهم عشائر وادي خالد والحدود الشمالية والشرقية، وهم عرب رحّل استقروا في لبنان لعقود من دون أوراق رسمية.

حاملو بطاقات «قيد الدرس»، وشملت شريحة واسعة من أكراد لبنان المقيمين في بيروت، كمنطقة الكرنتينا ووادي أبو جميل لاحقًا، إضافة إلى فلسطينيين.

سكان أو أهالي القرى السبع التي اقتطعها الانتداب وضمها إلى إسرائيل، والذين شكلوا جزءًا من مناطق تاريخية لبنانية بقيت قضية جنسيتها موضع إشكال.

أجانب يحملون جنسيات من أكثر من 80 دولة.

ووفق الرواية الرسمية التي تداولتها الدولة في دفاعها الأولي، كان الهدف تثبيت مواطنة فعلية لفئات تشكلت بينها وبين الدولة رابطة واقعية على مدى عقود. لكن الأجواء السياسية اللاحقة ترافقت مع اتهامات بوجود خلفيات سياسية وانتخابية، من رشاوى ومحسوبيات وتفعيل علاقات زبائنية بهدف إنتاج كتل انتخابية جديدة. وتكمن الخطورة، بحسب المعترضين، في الهندسة الانتخابية وتوزيع النفوس، إذ اتُّهمت السلطة آنذاك بتوزيع أعداد كبيرة من المجنسين على دوائر انتخابية حساسة، مثل زحلة وبيروت والمتن وبعض مناطق الشمال والجنوب، لخلق كتل ناخبة مرجحة قادرة على تغيير الخرائط الانتخابية.

المجنسون تبعًا للطائفة: الموازنة والدروز بين الأقل عددًا

لتوضيح حجم التأثير والخلل الديموغرافي والطائفي الحاد الذي أحدثه المرسوم، تشير الأرقام التفصيلية إلى أن مرسوم التجنيس الرقم 5247 أدى فعليًا إلى منح الجنسية اللبنانية لـ202,527 شخصًا، توزعوا على الطوائف اللبنانية المعترف بها قانونًا، بحسب «الدولية للمعلومات»، فيما تقدر مصادر أخرى العدد بنحو 150 ألفًا.

وعلى الرغم من هذا العدد الكبير، نال الموارنة والدروز الحصة الأدنى مقارنة بأعدادهم، في حين كان العدد الأكبر من حصة المسلمين السنّة، الذين مثلوا نسبة 58.5 في المئة من إجمالي المجنسين. وقد توزعت الأرقام على الشكل الآتي:

مجموع المسلمين المجنسين: 159,011 شخصًا.

السنّة: 118,295.

الشيعة: 28,425.

العلويون: 7,954.

الدروز: 4,337.

مجموع المسيحيين المجنسين: 43,516 شخصًا.

الروم الأرثوذكس: 10,736.

الأرمن الأرثوذكس: 9,977.

الروم الكاثوليك: 6,617.

السريان الأرثوذكس: 5,568.

الموارنة: 2,725.

الأرمن الكاثوليك: 2,526.

السريان الكاثوليك: 1,313.

مختلف الطوائف: 1,243.

الكلدان: 1,141.

اللاتين: 1,135.

البروتستانت: 535.

تظهر هذه الأرقام بوضوح كيف بلغت نسبة المسلمين قرابة 78 في المئة، فيما قاربت نسبة المسيحيين 21 في المئة، ما أثار جدلًا ديموغرافيًا واسعًا. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد المجنسين الفعلي، بفعل التكرار الطبيعي، بلغ بين 300 ألف و350 ألف نسمة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية، في عهد الوزير ميشال المر، أعدت ملحقًا للمرسوم بهدف معالجة هذا الخلل الديموغرافي على حساب الطوائف المسيحية، إلا أن هذا الملحق لم يبصر النور ولم يصدر قط.

الطعن: من المراجعة القضائية إلى تعليق عملي للحقوق

حتى في الحالات التي يُعد أصحابها مستحقين للجنسية أصالة بالولادة، مثل بعض مكتومي القيد الذين ولدوا وتربوا في لبنان، قاد التجنيس الجماعي إلى واقع قانوني واجتماعي خاص. فالمجنس لا يقف دائمًا على قدم المساواة مع من وُلد جنسيته أصلية بالولادة، لأن القانون اللبناني يحصر بعض الحقوق بالمواطن الأصيل، أو يعلّق بعضها على مرور مدة زمنية معينة على اكتساب الجنسية. وتزداد المسألة حساسية لأن مفعول مرسوم التجنيس إنشائي لا إعلاني، أي أن المجنس يُعد لبنانيًا ابتداء من تاريخ القرار لا منذ الولادة، ما يؤثر على حقوق تتطلب مدة حيازة للجنسية، كالوظيفة العامة وبعض شروط النقابات.

تفاوتت الآراء حول مرسوم 1994 منذ البداية. ففريق اعتبره خطوة ضرورية لرفع ظلم تاريخي عن مقيمين حُرموا من حقوق المواطنة، وفريق آخر رآه تغييرًا ديموغرافيًا واجتماعيًا خطيرًا. ومن أبرز المعترضين الرابطة المارونية، التي سارعت إلى تقديم طعن أمام مجلس شورى الدولة عام 1994 طالبة إبطال المرسوم لعدم قانونيته.

وخلال فترة المراجعة الممتدة بين 1994 و2003، ورغم رفض وقف التنفيذ، تحولت جنسية كثير من المشمولين إلى جنسية مطعون بها عمليًا لدى الناس والإدارات، ما انعكس حرمانًا أو تأخيرًا في حقوق ومعاملات عديدة. ومن أبرز آثار ذلك ما قيل عن تعثر معاملات تصحيح القيود وتسجيل عقود الزواج والولادات السابقة لصدور المرسوم، بذريعة انتظار بت النزاع، إذ اعتمدت محكمة التمييز المدنية استئخار البت بهذه الطلبات إلى حين البت في المراجعة.

قصة دولة تدير الهوية على طريقة الملفات

وفي كواليس هذه المراجعة، وبعد أن رفضت الدولة في البداية تسليم ملفات المجنسين، كلّف مجلس شورى الدولة لجنة قضائية بالانتقال إلى وزارة الداخلية للتحقيق شخصيًا في عينة من الملفات. وخلصت اللجنة إلى وجود أخطاء عديدة ونواقص ومستندات متفاوتة في قوتها الثبوتية. واللافت أن الدولة اعتمدت بداية موقفًا دفاعيًا، فاعتبرت التجنيس من أعمال الحكومة السيادية الخارجة عن رقابة القضاء، وأنكرت عدم اتباع الأصول. لكنها تراجعت لاحقًا عن هذا الموقف، بعد تشكيل لجنة إدارية لمراجعة الملفات، واعترفت بوجود مخالفات، بينها حالات تزوير وتجنيس فلسطينيين، متبرئة من أي مسؤولية وملقية اللوم الكامل على المجنسين بحجة ارتباطهم معها بعلاقة خداع وغش تشكل «انتحالًا للجنسية».

لماذا طُعن بالمرسوم؟

من أبرز الأسباب التي سُجلت في النقاش القضائي والعام مخالفة عمل مجلس الوزراء، خلافًا للمادتين 6 و65 من الدستور، وهو أمر كان يستوجب، في رأيهم، استصدار قانون عن مجلس النواب لا الاكتفاء بمرسوم إداري. كما تبيّن أن صدور المرسوم جاء استباقًا لتقرير لجنة وزارية كانت قد شُكلت آنذاك لإعداد مشروع قانون وعرضه على البرلمان لحل مشكلة المقيمين طالبي الجنسية.

ومن الأسباب أيضًا مخالفة مبدأ المساواة والقول إن المرسوم أحدث خللًا جسيمًا في التوازنات الداخلية، فضلًا عن مخالفته للمصلحة العامة واعتباره تمهيدًا للتوطين المرفوض دستوريًا، بحسب ادعاءات ومرافعات المعترضين. وهنا تبرز المخالفة الصريحة لمقدمة الدستور اللبناني التي تنص بوضوح على أنه «لا فرز ولا تقسيم ولا توطين». وما زاد الطين بلة ما كشفه لاحقًا التقرير الموجز الذي قدمه وزير الداخلية الوطني بتاريخ 13 آذار 2006، والذي أظهر منح الجنسية لـ71,747 فلسطينيًا تحت ستار فئات أخرى، توزعوا كالآتي: مكتومو القيد 14,112، جنسيات قيد الدرس 32,564، والقرى السبع 25,071، علمًا أن أسماء هؤلاء مسجلة في مديرية شؤون الاجئين الفلسطينيين في لبنان.

كما استند الطعن إلى غياب التعليل وعدم شرح الوقائع التي بُني عليها القرار، وإلى شمول عشرات الآلاف من دون دراسة فردية للملفات أو التحقق من توافر شروط التجنيس لدى كل منهم وفقًا للأصول القانونية.

2003: قرار قضائي يفتح مرحلة جديدة بدل أن يقفل الملف

مع استمرار المماطلة القضائية وبقاء مراجعة الطعن من دون حسم لسنوات، برز تحرك نيابي ضاغط أواخر حزيران 2002، حين وجّه النواب نعمة الله أبي نصر وصلاح حنين وغبريال المر سؤالًا إلى الحكومة حذروا فيه من أن الملف «بدأ يدخل طريقه نحو التسييس»، ومن وجود «تدخل سافر في شؤون القضاء» بعد مرور ثماني سنوات على الطعن. وطالب النواب بضرورة الرجوع عن الخطأ، وإعادة التجنيس ممن لا يستحقها ومنحهالمستحقها.

إثر هذه الضغوط وغيرها، وبعد نحو تسع سنوات من تقديم المراجعة، صدر قرار مجلس شورى الدولة الشهير في 7 أيار 2003، المشار إليه غالبًا بالرقم 2003-484/2002. وكان من أبرز ما كرسه بالإجماع الاعتراف بصفة ومصلحة الجهة الطاعنة، بالنظر إلى نتائج محتملة على التوازنات الداخلية والوفاق الوطني، مكرسًا بذلك، وبشكل غير مباشر، الرابط بين آلية التجنيس والتوازنات الطائفية، وكأن التجنيس لا يُمنح للأفراد مستوفي الشروط فحسب، بل يُقرأ أيضًا وفقًا لمصالح الطوائف.

ورد المجلس دفع الدولة بأن التجنيس من أعمال الحكومة السيادية الخارجة عن رقابة القضاء، وثبّت خصومه للرقابة. كما أثبت وجود أخطاء عديدة شابت المرسوم، لكنه، بدل إبطاله كليًا أو جزئيًا، أحال القضية إلى وزارة الداخلية، مخولًا إياها إعادة النظر في الحالات التي يظهر فيها أن الجنسية مُنحت من دون وجه حق، أو بالغش، أو بالتزوير، أو خلافًا للقانون والدستور.

هنا تحديدًا تكرست الهشاشة. فالقرار، بدل أن ينهي النزاع بقضاء واضح، نقل الثقل إلى الإدارة. وقد برر المجلس موقفه بوجود «استحالة مادية مطلقة» للتدقيق في هذا العدد الهائل من الملفات، بما يتعارض مع تأمين حسن سير العدالة. لكنه في المقابل لم يعط الإدارة أي توجيهات محددة أو مهلًا زمنية واضحة تتقيد بها، ما أبقى المجنسين في حالة ارتهان طويلة، وجعل تثبيت الجنسية مرتبطًا بإدارة متبدلة وقرارات سياسية وبطء إداري، وأدى الحكم القضائي عمليًا إلى نتائج معاكسة لمبررات الاستقرار القانوني التي استند إليها.

الإدارة تتأخر وتعطل نفسها ثم مراسيم سحب محدودة

بعد القرار القضائي، بدأت مرحلة يمكن تسميتها مرحلة إعادة النظر الإدارية في ملفات المجنسين، من عام 2003 حتى اليوم. وهي مرحلة شهدت «بينغ بونغ» إداريًا يعكس غياب الإرادة السياسية للحسم.

ففي 7 آب 2003، أصدر وزير الداخلية آنذاك إلياس المر قرارًا بتشكيل لجنة عليا لإعادة دراسة الملفات. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، تلقت اللجنة مذكرات تفصيلية بأسماء أشخاص نالوا الجنسية وهم يقضون عقوبات في السجون لارتكابهم جرائم، إضافة إلى مئات الفلسطينيين. وبالفعل، واستنادًا إلى تقرير هذه اللجنة، أعد الوزير المر في 12 تموز 2004 مشروع مرسوم كدفعة أولى لسحب الجنسية من 1940 شخصًا. غير أن رئاسة مجلس الوزراء أعادت المشروع من دون توقيع، طالبة من كل وزير معني التأكد من الأسماء، ثم، في 22 كانون الأول 2005، أعاد وزير الداخلية سليمان فرنجية رفع المشروع بعد تنقيحه وإضافة الأسباب المطلوبة، لتعيده الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء مجددًا من دون توقيع.

هذا التجميد دفع نوابًا، كما حكومات لاحقة، إلى التنبيه مرارًا إلى خطورة إبقاء الملف معلقًا. وتوالت التحذيرات من استخدام الثغرات الإدارية، مثل تعاميم رخص البناء بمساحة 150 مترًا، كغطاء، مبطن لتوطين أو تجنيس فئات أخرى، كالسوريين والفلسطينيين. ورغم تعهد البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، ومنها حكومة الوفاق الوطني وحكومة الرئيس ميقاتي، بتنفيذ قرار مجلس شورى الدولة، بقي التنفيذ الفعلي معلقًا ومتجزأ.

وفي 28 تشرين الأول 2011 فقط، صدرت مراسيم سحب جنسية محدودة، حملت الأرقام 6690 و6691، وطاولت قرابة 200 ملف تقريبًا، توزعت على فئات منها: مكتومو قيد تبيّن أن لديهم أصولًا غير لبنانية، فلسطينيون مسجلون في سجلات مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حالات بيانات شخصية غير صحيحة، وحالة مرتبطة بحكم جزائي لدى تقديم طلب التجنيس. وبطبيعة الحال، فتحت مراسيم السحب المحدودة هذه باب مراجعات جديدة أمام مجلس شورى الدولة.

القضاء والإدارة: نحو تكريس هشاشة الجنسية

في مراجعات السحب، برز اتجاه قضائي واسع يعطي الإدارة حق سحب الجنسية في أي وقت، عند ثبوت منحها خلافًا للقانون أو بالغش والتزوير، بحجة أن القانون لم يحدد مهلة زمنية، خلافًا لما هو معمول به في دول أخرى، واستنادًا إلى القاعدة المعروفة بأن أعمال الغش تفسد كل شيء.

في المقابل، سُجلت آراء مخالفة لافتة اتجهت نحو ضمان حقوق المجنسين وحماية الاستقرار القانوني. وهنا يبرز الرأي المخالف للقاضي المستشار طارق المجذوب، الذي اعتبر أن القانون اللبناني لم ينص على الغش والتزوير كسبب لسحب الجنسية، وأن سكوت القانون عن المهلة الزمنية لا يفتح الباب أمام السحب العشوائي، سندًا إلى مبدأ حماية الثقة المشروعة. كما أشار إلى أن الإدارة علمت بالمخالفات لسنوات وتقاعست عن المعالجة، رافضًا أن يمتد سحب الجنسية، بوصفه عقابًا شخصيًا، إلى أفراد الأسرة الذين اكتسبوها بالتبعية، عملًا بقاعدة فردية العقوبة.

وفي المقابل أيضًا، سجل لمجلس شورى الدولة، في بعض المسارات، مواقف اعتُبرت ريادية في الحد من انعدام الجنسية. فقد أعلن لأول مرة أن التجنيس من الحلول الضرورية، وتعامل مع مفاهيم مثل «مكتوم القيد» بطريقة مطابقة للتعريف الدولي لعديم الجنسية، مستعينًا بدراسة جمعية «رواد فرونتيرز» لعام 2011. واعتبر المجلس أن استخدام هذا المصطلح في الطلب لا يشكل تزويرًا حتى لو كان الشخص من أصول أخرى، كما تجاوز شرط حيازة جواز إقامة رسمي، مكتفيًا بالإقامة الفعلية لعديمي الجنسية، وصولًا إلى تكريس مشروعية قرار التجنيس كآلية لاستيعاب هذه الفئات بمقتضى التقادم المكسب، تماشيًا مع التزامات لبنان الدولية.

عقدة 1994: أثر يطارد المراسيم اللاحقة

لا يمكن إنهاء الحديث عن مرسوم 1994 من دون الإشارة إلى أنه خلق عقدة أو فوبيا لبنانية تجاه أي إجراء يتعلق بمنح الجنسية. لقد جرّد هذا المرسوم عملية التجنيس من طابعها السيادي والقانوني، الذي يُفترض أن يكون مبنيًا على معايير شفافة وخدمات جُلّى تقدم للدولة، وحوّلها في الوجدان العام إلى مرادف للصفقات والخلل الديموغرافي والمحسوبيات.

وقد أفرزت هذه العقدة عرفًا إداريًا يتسم بالسرية، إذ باتت مراسيم التجنيس تُمرر غالبًا في ربع الساعة الأخير من الولايات الرئاسية، بعيدًا من الأضواء ومن دون نشرها في الجريدة الرسمية، تجنبًا للرقابة والضجة. ومن أبرز الأمثلة المراسيم التي صدرت في عهد الرئيس ميشال سليمان. فإلى جانب مرسومين صدرا في آذار 2013، شملا 110 أشخاص، بالإضافة إلى مرسوم رد الجنسية، حرر الرئيس سليمان عشية انتهاء ولايته، في 19 أيار 2014، مرسومًا مثيرًا للجدل منح بموجبه الجنسية لـ644 شخصًا.

هذا المرسوم، الذي وُصف سياسيًا وإعلاميًا بأنه مُرر «في الليل» وبلا أي ضجيج، شمل معارضين سوريين ورجال أعمال عربًا وفلسطينيين مسجلين، إلى جانب عدد محدود من المستحقين الفعليين من مكتومي القيد. وبسبب الذاكرة اللبنانية المثقلة بتجاوزات 1994، لم يمر المرسوم مرور الكرام، بل واجه سلسلة احتجاجات من حملات مدنية، مثل حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، إضافة إلى دعاوى طعن أمام مجلس شورى الدولة، وسط تساؤلات مشروعة عن غياب الآلية الشفافة، وانعدام المعايير، والوساطات التي أدت إلى إدراج أسماء وتهميش أخرى أكثر استحقاقًا.

وتكررت العاصفة مع مرسوم التجنيس الرقم 294 الذي وقعه الرئيس ميشال عون عام 2018. فعلى الرغم من أن العدد كان محدودًا، أي حوالى 400 شخص، فإن تضمنه أسماء لرجال أعمال ومتمولين سوريين وفلسطينيين حامت حول بعضهم علامات استفهام، أشعل عاصفة سياسية وشعبية فورية من الرفض والطعون. وقد بلغت حدة الضغط الشعبي والسياسي، المستندة بطبيعة الحال إلى ارتدادات 1994، درجة إجبار رئاسة الجمهورية على الطلب من المديرية العامة للأمن العام إعادة التدقيق في الأسماء بعد صدور المرسوم.

هكذا يتضح أن مرسوم 1994 لم يكن مجرد حدث تاريخي عابر، بل أسس لحالة من انعدام الثقة المستدام بين المواطن والدولة في كل ما يخص الهوية. وبات كل مرسوم تجنيس، مهما كان حجمه، يُحاكم مسبقًا في محكمة الرأي العام اللبناني بناء على سوابق التوظيف السياسي والزبائنية التي كرسها ذلك المرسوم التأسيسي.

خريطة طريق: كيف يُقفل الملف؟

إقفال الملف عبر قرار حاسم بالإبطال الشامل. لا يُعقل أن يبقى جرح كياني وديموغرافي بهذا الحجم نازفًا لعقود تحت مظلة المماطلة الإدارية. إن مرسومًا صدر استباقًا لعمل المؤسسات التشريعية، وتجاهل الأصول، وأحدث خللًا بنيويًا، يستوجب قرارًا سياديًا جريئًا بإبطاله مفاعيلًا. المطلوب جدول زمني صارم لعملية سحب جماعية ممن منحوا الجنسية من دون حق، وتصحيح سجلات النفوس بشكل نهائي.

البدء الفوري بإسقاط الجنسية استنادًا إلى اللاءات الدستورية. بما أن مقدمة الدستور اللبناني تنص صراحة على أنه «لا فرز ولا تقسيم ولا توطين»، فإن هذا المبدأ الدستوري الأسمى يُبطل أي نص أدنى منه. وعليه، يجب أن تكون الخطوة التأسيسية الأولى والتشريعية هي إسقاط الجنسية عن عشرات الآلاف من المجنسين الذين مُنحوها بما يتناقض تحت ثلاث لاءات كبرى: قيد الدرس، والقرى السبع، ومن سحب الجنسية. إن سحب الجنسية عن هؤلاء ليس مجرد إجراء إداري، بل تطبيق مباشر وحتمي للدستور حماية للكيان من التوطين المقنع وشكلًا من أشكال الإدراك الوطني والطبيعي لسبب من أسباب المرسوم وخلله.

إعلان بطلان أساس السحب المفاعيل. بدل الفرق في لجان وتدقيقات فردية لا تنتهي وتستغرق عقودًا إضافية، يجب على الدولة الانطلاق من القاعدة القانونية الآتية: ما بُني على باطل فهو باطل. لقد أثبتت مراجعات مجلس شورى الدولة واللجان اللاحقة حجم الغش والمحسوبيات والمخالفات، ما يجعل المرسوم برمته فاقدًا للمشروعية ويبرر سحب مفاعيله.

آلية قانونية صارمة للتنفيذ من دون خضوع للضغوط. يجب إقرار آلية تنفيذية سريعة تشطب الجنسيات المشبوهة وتبلغ المعنيين بقرارات معللة، تستند إلى البطلان الأصلي للمرسوم. وفي حال وجود حالات فردية نادرة تستحق الجنسية اللبنانية أصالة، فمسارها يكون عبر مراجعة أوضاعها ضمن مسارات قانونية منفصلة لا تمت بصلة إلى هذا المرسوم، كي لا يُتخذ المستحقون ذريعة لتحصين عشرات الآلاف من غير المستحقين.

التفعيل الفوري لقانون السنوات الخمس بسبب غياب الإقامة. بانتظار الإبطال الشامل، يجب على الدولة تذكير الرأي العام وتفعيل المادة القانونية اللبنانية التي تُسقط الجنسية حكمًا عن كل مجنس غاب عن لبنان لخمس سنوات متتالية، إلى جانب الانتماء إلى جمعيات تنضم إلى دولة أجنبية. وهذا البند وحده، إن طُبق اليوم بحزم، كفيل ببدء عملية تطهير السجلات وسحب الجنسية فورًا عن عشرات الآلاف ممن نالوها غيابيًا ولا يربطهم بلبنان سوى ورقة استُخدمت لأغراض سياسية.

تحصين الهوية وتعديل قانون الجنسية. إبطال مرسوم 1994 لا يجب أن يكون نهاية المطاف، بل يجب أن يترافق مع إصلاح تشريعي جذري يمنع تكرار هذه المجزرة الديموغرافية. المطلوب إقرار نصوص قانونية تمنع قطعيًا التجنيس الجماعي، وتقيّد صلاحيات منح الجنسية بضوابط سيادية صارمة تحمي التركيبة اللبنانية وتمنع أي محاولة مستقبلية لفرض مسارات مماثلة.

مرسوم 1994 خلق عقدة أو فوبيا لبنانية تجاه أي إجراء يتعلق بمنح الجنسية

مرسوم التجنيس 5247 أدى فعليًا إلى منح الجنسية اللبنانية لـ202,527 شخصًا

خط زمني

20 حزيران 1994: صدور المرسوم 1994/5247.

1994: طعن الرابطة المارونية أمام مجلس شورى الدولة.

2002: تحرك نيابي، شارك فيه نعمة الله أبي نصر وصلاح حنين وغبريال المر، يحذر من المماطلة وتسييس الملف.

1994 إلى 2003: مرحلة المراجعة القضائية وتكليف لجان التفتيش.

7 أيار 2003: قرار مجلس شورى الدولة يحيل التدقيق إلى وزارة الداخلية.

2004 إلى 2005: وزارة الداخلية تُعد مراسيم لسحب الجنسية من 1940 شخصًا، ورئاسة مجلس الوزراء تعرقل توقيعها وتعيدها.

2003 حتى اليوم: مرحلة إعادة النظر الإدارية، بين تدقيق متقطع وبطيء.

28 تشرين الأول 2011: مراسيم سحب جنسية عن قرابة 200 ملف فقط، وفتح طعون جديدة.

50% من حجوزات السفر ألغيت من الخارج وحركة الركاب تتأرجح

بين ON وOFF حركة الطيران تتقلّب والصيف «يطير»

نعيش اليوم مرحلة من التقلّب المستمر في الوضع الأمني في بيروت، أشبه بحالة ON وOFF. تارةً هناك ضربة كبيرة على الضاحية الجنوبية وطورًا لا ضربة ووقف لإطلاق النار. وبين تصريح وآخر، سواء من الرئيس الأميركي أو رئيس الوزراء الإسرائيلي أو رئيس مجلس النواب أو حزب الله، يتبدّل المشهد بسرعة، وينعكس ذلك مباشرة على مؤشّر حركة الطيران الذي يتأرجح تبعا للتطورات الأمنية في لبنان والمنطقة.

باتريسيا جلاد

فور إنذار إسرائيل لبنان قبل بضعة أيام، بأنها ستشنّ غارات على الضاحية، ردًّا على الصواريخ التي تُطلق باتجاهها، أوقفت شركة طيران عراقية رحلاتها إلى بيروت، وبعد أن هدأت الخطابات المحذّرة وتحوّلت إلى تأكيدات بوقف إطلاق النار، لم يتمّ إلغاء رحلات واستتبّت الأوضاع الجوّية ومعها السياحية في لبنان.

يوم الثلثاء عادت إيران لتصعّد عملياتها على دول الخليج، إذ أطلقت إيران صواريخ على بعض الدول مثل البحرين والكويت، فاستنفرت تلك الدول واتّخذت إجراءات احتياطية. الكويت على سبيل المثال أغلقت مجالها الجوّي، فألغت الـ«ميدل إيست» رحلاتها إلى تلك الدولة ليوم أمس الأربعاء.

عزيز: حركة الطيران إيجابية نسبة الى الوضع الأمني رغم تراجع الرحلات

حركة الطيران في المطار

ولكن رغم كل تلك التطورات الأمنية في لبنان والمنطقة، إلا أن حركة الطيران من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي لا تزال جيّدة نسبةً إلى حركة الركاب في المطار، إذ أوضح رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الكابتن محمد عزيز لـ«نداء الوطن» أن حركة الطيران في المطار جيدة، إذ سُجّلت 106 رحلات يوم الإثنين حين تمّ إنذار الضاحية، فوصل إلى المطار 6585 راكبًا وغادر 7269 راكبًا، وهم عبارة لناحية المغادرين عن مغتربين وخليجيين أمضوا عطلة عيد الأضحى في لبنان وغادروا.

صحيح أنه في مثل تلك الفترة من العام الماضي التي لم تكن تشهد فيها البلاد حالة حرب، كان عدد الرحلات من وإلى مطار بيروت أكبر ومضاعفًا مقارنةً مع هذه السنة، إلا أن حركة الركاب في هذه الفترة جيدة ومرتفعة كون حمولة الطائرات مكتملة.

عبّود: بطاقات السفر ذهابًا وإيابًا لموسم الصيف لا تزال خجولة

بالنسبة إلى شهر نيسان، على سبيل المثال، بلغت حركة الركاب في المطار 340 ألف راكب، أي نحو 4 ملايين راكب لفترة عام واحد. وبالتفاصيل يقول عزيز: غادر عبر المطار في نيسان 153293 راكبًا، وسُجل في المقابل قدوم نحو 186614 راكبًا، أي بزيادة 33 ألف راكب لناحية القادمين إلى لبنان، الأمر الإيجابي في زمن الحرب. وبالنسبة إلى عدد الرحلات تمّ تسجيل 3033 رحلة بمعدل نحو 100 رحلة يوميًا.

وبذلك، طالما أن الحرب لا تتركّز على الضاحية، تكون حركة الركاب والطيران في المطار قريبة من الحركة العادية، أي بما نسبته 70% من الحركة العادية عندما يكون الوضع الأمني مستقرًا في البلاد.

ولكن عندما يتمّ الحديث عن إنذارات على الضاحية تتغيّر المعادلة، على سبيل المثال، يوم الإثنين 1 حزيران كانت حركة الركاب المرتقب أن يسجّلها المطار 18000 راكب مغادرةً ووصولًا. ولكن عندما وصلت إنذارات لإخلاء الضاحية وحصول ضربة، تقلّصت الحركة في اليوم التالي أي الثلاثاء إلى 14 ألف راكب، علمًا أن من جاء ليمضي العيد غادر.

شركات السياحة والسفر

في المقلب المتعلّق ببطاقات السفر والحجوزات، قال رئيس نقابة أصحاب مكاتب السياحة والسفر في لبنان جان عبود لـ«نداء الوطن» إن «المعطيات كلّها تتغيّر عند تعرّض الضاحية أو بيروت للقصف، إذ توقف شركات الطيران الأجنبية تسيير رحلاتها إلى بيروت وتبقى «الشركة الوطنية الميدل إيست» الوحيدة في الأجواء بعد حصولها على ضمانات من أميركا، خصوصًا إذا عادت وتيرة الغارات إلى ما كانت عليه في العام 2024 حينما كانت 7 أو 8 غارات في اليوم الواحد».

فعدد شركات الطيران الحالية التي تسيّر رحلات إلى مطار بيروت يتراوح بين 40 و45 شركة، ولكن بعدد رحلات قليل أو أقلّ من الأيام العادية لأسباب عدّدها عبّود كالتالي:

1- الأوضاع الأمنية في المنطقة وتحديدًا في الخليج.

2- تراجع توافد المغتربين إلى لبنان بسبب كلفة السفر المرتفعة وتراجع مردودهم، كلّما اشتعلت الحرب في دول الخليج. فمن كان يأتي 3 أو 4 مرات سنويًا إلى لبنان بات يتردّد مرةً واحدة.

3- ارتفاع أسعار بطاقات السفر لشركات الطيران العالمية بنسبة 40% جراء تحليق سعر برميل النفط من 70 إلى 112 دولارًا، على اعتبار أن النفط يشكّل نسبة 35% من الكلفة التشغيلية للطائرة. من هنا يبقى فتح مضيق هرمز الحلّ لخفض كلفة الفاتورة النفطية.

4- ارتفاع أكلاف التأمين على شركات الطيران العالمية، إذ تُعتبر الدول التي تدخل ضمن دائرة الحرب Red zone فتتضاعف الأقساط التأمينية على الرحلات التي تعبر أجواءها.

فصل الصيف

هذا في الوقت الراهن، ماذا عن صيفية 2026 المرتقبة والتي تُترجم بعد شهر، أي خلال شهري تموز وآب؟

في سيناريو الاستقرار الأمني، يقول الكابتن عزيز، ترتفع حركة الركاب في المطار بنسبة 30% عمّا هي عليه اليوم، فيزيد العدد السنوي للركاب. وفي حال سجّل عدد القادمين والمغادرين 4 أو 5 ملايين راكب، يُعتبر رقمًا جيدًا نسبةً إلى الوضع الذي نحن عليه. فالرقم الأعلى الذي وصلت إليه الحركة السنوية في المطار هو 7 ملايين راكب مغادرة ووصولًا، وإذا احتسبنا الحركة باليوم تكون بمعدل 20 ألف راكب.

وفي موضوع بطاقات السفر، أكّد عبّود أن «الحجوزات ذهابًا وإيابًا لموسم الصيف خجولة من دول الخليج والدول العربية وحتى أوروبا، فهي مؤقتة ويتمّ إلغاؤها عند تصاعد التوتّرات الأمنية. أما حركة السفر حاليًا فتتراوح بين 4000 و5000 مغادرة ووصولًا مقارنةً مع 10 و12 ألف راكب في الفترة نفسها من العام الماضي».

في هذا الإطار، تترقّب الفنادق التي تتراوح نسبة الإشغال حاليًا لديها بين 5 و7% بحذر الوضع الراهن، هي التي تعوّل على فترة الأعياد وموسم الصيف لتحقيق عائدات العام. وفي هذا الإطار قال رئيس اتحاد النقابات السياحية في لبنان ونقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر لـ«نداء الوطن» إن «نسبة الإشغال في الفنادق خلال عيد الأضحى زادت بنسبة بسيطة بين 3 و5% من 9 إلى 14 أو 15%». من دون أن ننسى أن لدى المغتربين اللبنانيين منازل في لبنان وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخليجيين الذين يترددون بشكل دائم إلى لبنان، فهؤلاء أيضًا يستفيدون من الفنادق.

وعن حجوزات الفنادق لموسم الصيف، يقول الأشقر: «لا شيء»، أي حتى الآن ليس لديهم حجوزات. ولكن يتبيّن، كما قال، من تواصل الفنادق مع وكالات السفر المتواجدين في أستراليا وأميركا وكندا المتخصصين باللبنانيين، أن «غالبية المغتربين الذين حجزوا من خلالهم إلى لبنان في الصيف ألغى منهم نسبة تتراوح بين 40 و50% حجوزاتهم بسبب التوتّرات الأمنية». علمًا أن الحظر من القدوم إلى لبنان للأجانب لا يزال قائمًا، ومنهم اللبنانيون الذين ليس لديهم بطاقة هوية لبنانية.

الأشقر: حجوزات الفنادق لفترة الصيف حتى الساعة «لاشيء»

في افتتاح القمة المصرفية العربية الأوروبية في باريس

صفير: الأزمة في لبنان بنيوية شاملة

لفت رئيس مجلس الإدارة في جمعية المصارف سليم صفير في كلمة له خلال مشاركته في فعاليات القمة المصرفية والاقتصادية العربية - الأوروبية لعام 2026 في باريس إلى أن «الأزمة التي يمر بها لبنان ليست مجرد أزمة مصرفية، بل هي أزمة بنيوية شاملة نتجت عن تراكمات في السياسات المالية والنقدية والمؤسساتية»، مضيفًا «ويكتسب هذا التوصيف أهمية خاصة، لأنه يعني أننا لا نواجه مشكلة مصرفية فحسب، بل تحديًا يطال مجمل البنية الاقتصادية والمالية للدولة. كما أنه يدل على أن المقومات الأساسية القادرة على دعم عملية النهوض لم تختفِ».

وشدد على أنه «يجب أن تكون الاستجابة شاملة، من خلال الحفاظ على ما تبقى من عناصر قابلة للحياة، وإرساء إطار مالي أكثر شفافية وحداثة، والأهم من ذلك استعادة الثقة الضرورية للمودعين والمستثمرين على حد سواء»، لافتًا إلى أنه «جانب إعادة الهيكلة المالية، يتمثل التحدي أيضًا في إعادة بناء بيئة ثقة مستدامة قائمة على الشفافية والوضوح والأمان القانوني. وعندها فقط سيتمكن لبنان من استقطاب الاستثمارات الإقليمية والدولية واستعادة مصداقيته المالية الكاملة».

أضاف: «إن إرادة إعادة البناء هذه تقتضي أيضًا تقييمًا موضوعيًا وصريحًا للمسار الذي قطعناه. فبعد سنوات من الأزمة، تدعونا النتائج المحققة إلى إعادة النظر في بعض المقاربات وإلى التحلي بقدر أكبر من الجرأة في البحث عن حلول مستدامة. وفي الشأن الاقتصادي، تبقى النتائج هي المعيار الحقيقي للحكم على السياسات».

وكانت فعاليات القمة المصرفية والاقتصادية العربية - الأوروبية لعام ٢٠٢٦ قد انطلقت امس في باريس بعنوان «نحو توازن اقتصادي ومالي عالمي جديد»، بمشاركة واسعة رفيعة المستوى لكبار المسؤولين في المنظمات المالية والمصرفية العربية والدولية.

تحدث في أعمال القمة نخبة من كبار المسؤولين والخبراء من بينهم وزير المالية ياسين جابر الذي قال في كلمته، ان «لبنان يمر بواحدة من أكثر المراحل قسوة في تاريخه الحديث، فالحرب المستمرة عليه فرضت أثمانًا بشرية واقتصادية باهظة، وحولت قرى بأكملها إلى ركام واقتلعت مجتمعات من أراضٍ ارتبطت بها عبر أجيال متعاقبة، وعرّضت مئات الألوف للنزوح ودمرّت المنازل والبنى التحتية واندثر جزء من التراث الثقافي الذي يعود إلى قرون، كما وتعطلّت الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير وتعرضت المالية العامة لضغوط هائلة».

القمة المصرفية والاقتصادية العربية - الأوروبية

اعلانات رسمية

اعلان
بتاريخ 2026\5\26 قرر القاضي العقاري بالشمال اعادة تكوين محضر تحديد العقار 317 من منطقة بقاعكفرا العقارية. للراغب بتقديم إعتراض على عملية اعادة التكوين وفقاً لما تقدم، أداء ملاحظاته خطياً لدى قلم القاضي العقاري بالشمال وذلك حتى تاريخ انجاز العنصر المقرر اعادة تكوينه وفي فترة الثلاثين يوماً التي تلي لصق قرار الاختتام الأولي على ايوان المحكمة.
طرابلس في 26\5\2026
القاضي العقاري في الشمال
ريما حرفوش

اعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الأولى في الشمال
غرفة الرئيسة ريما حرفوش
بتاريخ 20\5\2026 تقدمت المستدعية كلودات وهبة مالك وكيلها المحامي عبدالله ديب، باستدعاء امام هذه المحكمة تسجل برقم 248/2026 تطلب فيه شطب إشارة الدعوى المقدمة امام القاضي المنفرد المدني في اميون برقم 255/1974 من المدعية زكية مخائيل سرحان ضد وهبه خليل مالك بموضوع تسجيل جبري، المسجلة باليومي رقم 1543 تاريخ 14/6/1974 عن صحيفة العقار رقم 2383 منطقة بطرام العقارية، سندا لأحكام المادة 512 أ م م، لذلك، فلكل ذي مصلحة ولكل متضرر تُقديم ملاحظاته الخطية على هذا الاستدعاء خلال مهلة عشرين يوما، من تاريخ نشر هذا الاعلان
رئيس القلم
ميرنا الحصري

اعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الأولى في الشمال
غرفة الرئيسة ريما حرفوش
بتاريخ 18\5\2026 تقدم المستدعي ريمون دونالد روي عبد وكيله المحامي د. امين صليبا، باستدعاء امام هذه المحكمة تسجل برقم 240/2026 يطلب فيه شطب إشارة حجز احتياطي صادر عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 51/1992 ضد جورج لويس فضول لمصلحة جمعية الدفاع عن مودعي اليونايتد بانكنغ كوربوريشن، المسجل باليومي رقم 1139 تاريخ 2/7/1992، وشطب إشارة حجز تنفيذي وطلب تنفيذ برقم 274/1993 من الجمعية المذكورة المسجل باليومي رقم 757 تاريخ 5/6/1993، وشطب إشارة تصحيح اليومي 757/ 1993 ليصبح طلب تنفيذ وليس حجز تنفيذي المسجل باليومي رقم 719 تاريخ 23/4/2026، عن صحيفة العقار رقم 512 منطقة التل العقارية، سندا لأحكام المادة 512 أ م م، لذلك، فلكل ذي مصلحة ولكل متضرر تُقديم ملاحظاته الخطية على هذا الاستدعاء خلال مهلة عشرين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان
رئيس القلم
الشيخ طاهر ملحم

اعلان
صادر عن محكمة طرابلس الشرعيه السنية
غرفة القاضي الشيخ الدكتور نزيه خالد الى المجهول المقام محمود مصطفى الياف
يقتضي حضورك الى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعوى المقامه عليك من ديانا محمد الافيوني بمادة تفريق للغيبة المنقطعة رقم الدعوى 1713 /2026 واذا لم تحضر لتبلغ الأوراق او ترسل وكيلا عنك وتتخذ مقاما لك في نطاق المحكمة خلال عشرين يوما تعتبرك المحكمة مبلغا نشرا ويعتبر قلم المحكمة مقاما مختارا لك ويجري بحقك الايجاب الشرعي والقانوني
طرابلس في 4 /6/ 2026
رئيس القلم
الشيخ طاهر ملحم

اعلان
من أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت جمعية سليم العياش وكيل نضال بسام شعبان وكيل صلاح شفيق التيماني و اسعد شفيق التيماني سندي ملكية بدل ضائع للموكلين صلاح شفيق التيماني و اسعد شفيق التيماني للعقار 999 عيّنات
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت جميلة حسن ابو عاصي بصفتها الشخصية سند ملكية بدل ضائع للعقار 316 بشامون
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب هادي جوهر الجوهري لموكله عجاج فؤاد غرز الدين سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 250 بعورته
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب كريستيان زياد ابو الحسن وكيل فادي كريم رحباني وكيل ندى كريم الرحباني سند ملكية بدل ضائع للموكلة ندى كريم الرحباني للعقار 118 بحمدون المحطة
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المحامي وديع مخائيل حداد لموكله ابراهيم موسى ابو ديوان سندات ملكية بدل ضائع عن حصصه في العقارات 655 و 668 و 669 قالوغا و القسمين 12 و 17 من العقار 5422 بعبدا
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالتكليف
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت المحامية ريتا عادل الصابري حلاوي لموكلها وليد عزمي الحاج عمر سند ملكية بدل ضائع للقسم 6 من العقار 1795 القبة
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب المحامي حسيب جميل عيد وكيل نادر عصام مكارم احد ورثة المتوفي عصام فايز مكارم سند ملكية بدل ضائع للمورث في العقار 1546 عرمون
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت الاء ادوار حماده وكيلة ادوار سعيد حماده سند ملكية بدل ضائع عن حصة ادوار سعيد حماده للعقار 592 غريفه
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت ليال احمد حمود وكيلة وليد نبيل نحاس وكيل سليم فيليب بيار حلو احد ورثة المتوفية مادلين ميشال شيحا التي هي نفسها مارلين ميشال شيحا سندات ملكية بدل ضائع عن حصوص المورثة في العقارات 773 حارة الست و 1931 و 4888 بعبدا
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالوكالة
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب وائل حسين فرحات وكيل فادي علي حرقوص وكيل وفاء محمد نصار علامة وكيلة ذو الفقار سعيد حيدر عثمان سندات ملكية بدل ضائع للموكل ذو الفقار سعيد حيدر عثمان للأقسام 27 بلوك A و 28 بلوك A و 5 بلوك B و حصته في القسم 4 بلوك B من العقار 418 برج البراجنه
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالتكليف
محمد طراف

اعلان
من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب محمد عبد الحسن قبيسي وكيل حسام سليم راسيه وكيل كمال سليم شوي شوي احد ورثه سليم رشيد شوي شوي احد ورثة رشيد سليم شوي شوي سندات ملكية بدل ضائع للمورث رشيد سليم شوي شوي للعقارات 148 و 162 والاقسام 1 و 6 و 11 و 12 من العقار 573 المختارة
للمعترض مراجعة الامانه خلال ١٥ يوما
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

اعلان
من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب السيد ربيع عدنان عباره بوكالته عن السيدة جمانا سمير فرحان قعوار (اردنية الجنسية) احد ورثة المرحوم سمير فرحان خليل قعوار (اردني الجنسية) سند تمليك بدل عن ضائع للعقار رقم 845 من منطقة سهيلة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري نادين الحصري

تبليغ قرار قضائي
دعوى رقم 2025/567
يدعى الوالد غدي مارون حايك الى تبلغ القرار الاستئنافي بموضوع وصاية ومشاهدة واصطحاب القاصرة إيتنه كارلي في مهلة أسبوعين من تاريخ النشر وإلا عُدّ مبلغاً
المستشار الخوري الياس الحاج
الرئيس الأباتي أنطوان راجح

اعلان
من امانة السجل العقاري في جبيل
طلب السيد الان نبيل صوايا بموجب حكم القيمومة لورثة المرحومة نورما فايز العيتاني اصدار سند تمليك بدل ضائع للعقار 253 من منطقة شيخان العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
امين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

اعلان
من امانة السجل العقاري في جبيل
طلب السيد ايلي جورج السماره وكيل مادلين برجيس صغير احد ورثة المرحوم يوسف وديع القصيفي اصدار سند تمليك بدل ضائع للعقارات 355 و 360 و 354 و 356 من منطقة زيدين العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
امين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

واشنطن تدعم الكويت... والمفاوضات الأميركية - الإيرانية تراوح مكانها

التقى وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو نظيره الكويتي الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح في واشنطن أمس، بعد يوم من الهجمات الإيرانية الإرهابية على الكويت والبحرين. وأوضحت الخارجية الأميركية أن روبيو «دان الهجمات الإيرانية المشينة وغير المقبولة التي استهدفت مطار الكويت الدولي ومناطق أخرى من البلاد»، كما أكد لنظيره التزام أميركا «بأمن الكويت، وبضمان ألّا تحصل إيران أبدًا على سلاح نووي، وباستعادة حرّية الملاحة عبر مضيق هرمز». وأجرى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتصالًا هاتفيًا بملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، أكد بن سلمان خلاله «إدانة المملكة واستنكارها للاعتداءات الإيرانية الغاشمة»، مشددًا على «وقوف المملكة التام وتضامنها إلى جانب مملكة البحرين الشقيقة، ومساندة ما تتخذه من إجراءات للدفاع عن أمنها واستقرارها».

في الغضون، بقيت المفاوضات الأميركية - الإيرانية حول مذكرة التفاهم تراوح مكانها، في ظل عدم ردّ إيران بعد على المسودة الأميركية، ومع تمسّك واشنطن وطهران بشروطهما المتناقضة، ورفض أي منهما تقديم التنازلات المطلوبة. وأوضحت طهران أنها لن تعتبر أي ورقة مع أميركا نهائية إلّا إذا أخذت ملاحظاتها ومصالحها بعين الاعتبار، جازمة بأنه «نُصرّ على وضع 50 في المئة من أصولنا المجمّدة تحت تصرّفنا فور توقيع مذكرة التفاهم». وبينما رفض «الحرس الثوري» و«حزب الله» اتفاق وقف النار في لبنان الذي توصّل إليه المفاوضون اللبنانيون والإسرائيليون برعاية واشنطن، شدد «الحرس» على أن «شرطنا المبدئي لقبول وقف النار في الحرب الإقليمية هو وقف النار على كافة الجبهات، بما فيها لبنان»، مشيرًا إلى أن على إسرائيل وقف هجماتها في لبنان وإخلاء المناطق التي تحتلّها والانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية.

وبعدما دعم مجلس النواب الأميركي الأربعاء قرارًا يهدف إلى وقف حرب إيران إلى حين إصدار تفويض بالأعمال القتالية من الكونغرس، اعتبر ترامب أمس أن «التصويت بلا معنى»، مشيرًا إلى أنه حصل «في خضم مفاوضاتي النهائية لإنهاء الحرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية». وتساءل: «مَن يفعل شيئًا غير وطني كهذا؟»، في وقت أفادت فيه صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن ترامب أبلغ مساعديه بأنه سيدرس إنهاء الهدنة مع إيران إذا قُتل أفراد من القوات الأميركية على يد النظام الإيراني.

في المقابل، رأى المرشد الإيراني الأعلى مجتبى خامنئي، في رسالة مكتوبة بمناسبة الذكرى الـ 37 لوفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني وعيد الغدير، أن «مشكلة أميركا هي مع الشعب الإيراني، وهويّة صموده العصيّة على الاستسلام»، مدّعيًا أن «العدو الخبيث قد تجرّع مرارة الهزيمة في مواجهته القوات المسلّحة الإيرانية»، وأن واشنطن وتل أبيب تسعيان إلى «زرع الانقسام» بين الإيرانيين بعد تلقي البلدين «ضربة حاسمة» في الحرب. وشدد على أنه «يتعيّن على الجميع، في مواجهة ضغائن العدو، إحباط مخططه المشؤوم عبر الصمود والبصيرة والحفاظ على الوحدة واجتناب التناغم مع أبواق العدو».

إلى ذلك، أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أمله في التوصّل إلى حلّ للصراع مع إيران بتوافق كافة الأطراف، مؤكّدًا أن بلاده مستعدّة للمساعدة إذا لزم الأمر، «كما فعلنا في عام 2015»، حين نقلت روسيا الجزء الأكبر من اليورانيوم المخصّب إلى خارج إيران. وأكد أن اليورانيوم يجب أن يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن المجتمع الدولي، بما في ذلك أميركا وإسرائيل، يجب أن يكون جزءًا من عملية التخلّص منه.

في السياق، أرسلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا إلى الدول الأعضاء لم يتضمّن أي تغييرات جوهرية في تقييمها للبرنامج النووي الإيراني، قبل الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي الوكالة المقرّر انعقاده الأسبوع المقبل. وحذّرت الوكالة في التقرير من أن تعذّر زيارة المنشآت للتحقّق من المواد النووية في إيران يثير «مخاوف من الانتشار النووي»، داعية طهران إلى التعاون معها «بشكل بنّاء». وجاء في التقرير أنه «بينما تقرّ الوكالة بأن الهجمات العسكرية على منشآت إيران ومواقعها النووية تستبّت بوضع غير مسبوق، إلّا أن القيام بأنشطة تحقّق في إيران من دون تأخير هو أمر في غاية الأهمية».

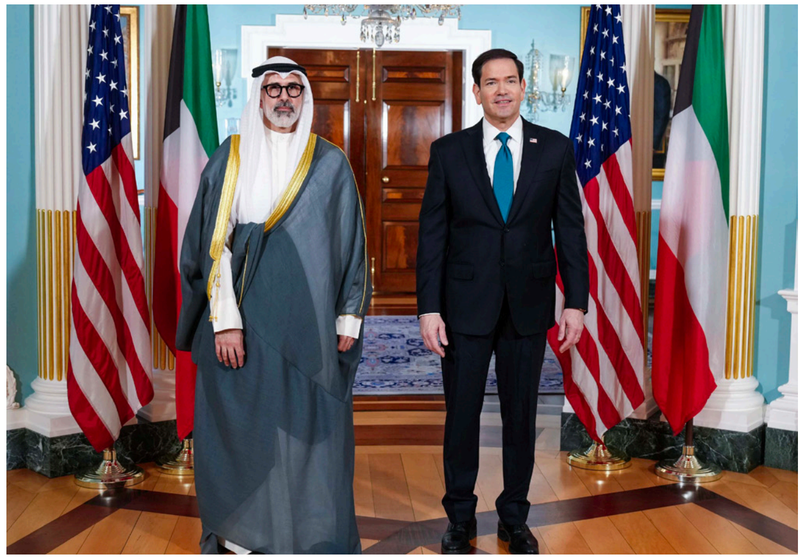

اجتماع روبيو مع نظيره الكويتي في واشنطن أمس (الخارجية الأميركية)

طهران: يجب الإفراج عن نصف أصولنا المجمّدة فور توقيع مذكرة التفاهم

البحرين تواجه امتدادات إيران بقبضة أمنية حازمة

طارق أبو زينب

لم تعد مملكة البحرين تواجه تهديدات تقليدية يُمكن حصرها في الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية أو في إطار أمني كلاسيكي قابل للاحتواء، بل انتقل المشهد إلى مستوى أخطر وأكثر تعقيدًا، حيث تتداخل محاولات الضغط العسكري مع شبكات اختراق داخلي مرتبطة بـ«الحرس الثوري» الإيراني و«حزب الله»، تعمل على تفكيك المجتمع من الداخل عبر التحريض واستهداف الشباب وبناء خلايا تعمل في الظلّ لضرب الاستقرار ووحدة النسيج الوطني.

تعتمد المنامة سياسة أمنية حازمة تقوم على التصدّي لأي محاولات للفتنة أو التدخّل الخارجي، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن أمن الدولة لا يقتصر على حماية الحدود، بل يشمل تحصين المجتمع من محاولات الاختراق والتجنيد والتأثير الممنهج. وجاءت العملية الأمنية التي نفّذتها السلطات البحرينية الأربعاء، وأسفرت عن توقيف 15 شخصًا متّهمين بتنفيذ توجيهات وتحريضات منظّمة، لتكشف جانبًا من حجم التهديد. وتشير المعطيات إلى أنهم سعوا إلى التأثير على المواطنين، ولا سيّما الشباب والناشئة، ودفعهم نحو أنشطة يجرّمها القانون، عبر التغلّغل الاجتماعي وبناء خلايا تعمل ضمن أجندات غير مشروعة تستهدف الأمن الداخلي.

وسّعت السلطات البحرينية تحقيقاتها مع تنظيم يتبّنى فكر ولاية الفقيه ويرتبط بـ «الحرس الثوري» و«حزب الله»، وتشمل شبهات تمويل غير مشروع وجمع تبرعات وتحويل أموال إلى إيران والعراق ولبنان. وتشير المعطيات إلى شبهات تبييض أموال عبر عقارات وممتلكات ومصوغات ذهبية، مع استخدام جزء من الأموال في نفقات شخصية وتجارية خارج البلاد، فيما تتواصل التحقيقات لفحص الحسابات المصرفية. ولا يقتصر الملف على البُعد المالي، بل يمتدّ إلى محاولات تأثير فكري داخل مؤسسات دينية عبر المنابر، مع سعي إلى تجنيد عناصر جديدة وتوسيع دائرة النفوذ، إلى جانب ضغوط موردست على شخصيات دينية معارضة لهذا النهج عبر التهميش والتحريض.

لا يُمكن عزل هذه التطوّرات عن السياق الإقليمي في الخليج العربي، حيث تتداخل الجغرافيا السياسية مع الأمن الإقليمي في بيئة مفتوحة على التصعيد، ضمن صراع ممتدّ تتعدّد فيه أدوات الضغط وأشكال التأثير. وتتبنّى دول الخليج مقاربة أمن استباقي تقوم على تفكيك الشبكات قبل تحوّلها إلى تهديدات فعلية، مع التركيز على مسارات التمويل والارتباطات العابرة للحدود. وقد أعلنت الإمارات والكويت تفكيك شبكات مرتبطة بـ «الحرس الثوري» و«حزب الله»، في إطار مقاربة تعتبر أن التهديد لم يعد عسكريًا فقط، بل ماليًا وفكريًا واجتماعيًا أيضًا. وتشي التطوّرات في البحرين بانطلاق مرحلة جديدة من الصراع، حيث لم تعد المواجهة محصورة بالسلاح، بل باتت تدور حول النفوذ والتمويل والتأثير غير المرئي، في معركة طويلة على شكل الدولة وسيادتها.

في المحصّلة، تعكس التطوّرات مرحلة أمنية إقليمية أكثر حساسية، حيث تتقاطع أدوات النفوذ غير التقليدي مع المواجهة الأمنية المباشرة، في سياق يتّسم بتصاعد التوتر في الخليج. وتؤكد القراءة الأمنية أن التهديدات لم تعد منفصلة بين الداخل والخارج، بل أصبحت شبكة مترابطة من الأدوات السياسية والمالية والإعلامية، ما يفرض مقاربات أكثر صرامة واستباقية. كما أن استمرار هذا النمط يعكس محاولات لإعادة تشكيل البيئة الداخلية في بعض دول المنطقة عبر أدوات غير تقليدية تشمل التأثير الفكري والتجنيد والتمويل غير المشروع. وتواصل البحرين، بالتنسيق مع شركائها الإقليميين والدوليين، تعزيز إجراءاتها الأمنية والقانونية، مع التركيز على تفكيك الشبكات وتجفيف مصادر التمويل وملاحقة الامتدادات الخارجية. وتبقى المواجهة مفتوحة على مختلف الاحتمالات بين تطوّر أدوات التهديد وتطوّر أدوات الردع على نحو متصاعد ومستمرّ.

أوقفت البحرين 15 شخصًا لتنفيذهم توجيهات وتحريضات منظّمة (وكالة أنباء البحرين)

لم تعد المنامة تواجه تهديدات تقليدية يُمكن حصرها في الصواريخ والمسيّرات

موسكو تهدّد بـ «أوريشنيك» وكييف تتقدّم أوروبيًا

بعد يوم من هجوم أوكراني استهدف مدينة سانت بطرسبرغ الروسية، التي تحتضن منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي السنوي، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس أن على روسيا تعزيز دفاعاتها الجوية، لافتًا إلى أن روسيا تدرس توسيع استخدام صاروخها فرط الصوتي «أوريشنيك» ضد مدن في أوكرانيا، إذ أشار إلى أن السلاح لم يُستخدم بعد «بالمعنى الكامل للكلمة». وعندما سُئل عمّا إذا كان الغزو الروسي لأوكرانيا قد تحوّل إلى «كارثة استراتيجية»، زعم أن روسيا «تتقدّم على طول خط التماس بأكمله»، في حين تباطأت وتيرة التقدّم الروسي منذ أواخر عام 2025، وتُظهر بيانات حديثة أن أوكرانيا استعادت أراضي من روسيا في بطرسبرغ الروسية، التي تحتضن منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي السنوي، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس أن على روسيا تعزيز دفاعاتها الجوية، لافتًا إلى أن روسيا تدرس توسيع استخدام صاروخها فرط الصوتي «أوريشنيك» ضد مدن في أوكرانيا، إذ أشار إلى أن السلاح لم يُستخدم بعد «بالمعنى الكامل للكلمة». وعندما سُئل عمّا إذا كان الغزو الروسي لأوكرانيا قد تحوّل إلى «كارثة استراتيجية»، زعم أن روسيا «تتقدّم على طول خط التماس بأكمله»، في حين تباطأت وتيرة التقدّم الروسي منذ أواخر عام 2025، وتُظهر بيانات حديثة أن أوكرانيا استعادت أراضي من روسيا في بطرسبرغ الروسية، التي تحتضن منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي السنوي، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس أن على روسيا تعزيز دفاعاتها الجوية، لافتًا إلى أن روسيا تدرس توسيع استخدام صاروخها فرط الصوتي «أوريشنيك» ضد مدن في أوكرانيا، إذ أشار إلى أن السلاح لم يُستخدم بعد «بالمعنى الكامل للكلمة». وعندما سُئل عمّا إذا كان الغزو الروسي لأوكرانيا قد تحوّل إلى «كارثة استراتيجية»، زعم أن روسيا «تتقدّم على طول خط التماس بأكمله»، في حين تباطأت وتيرة التقدّم الروسي منذ أواخر عام 2025، وتُظهر

كامل لإطلاق النار طوال مدة المفاوضات. وأفاد المبعوث الروسي للاستثمار كيريل ديمتريف بأن موسكو ستجري اتصالات مع المفاوضين الأميركيين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر هذا الأسبوع، في وقت أعرب فيه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن دهشته من تصريحات نظيره الأميركي ماركو روبيو، التي أكد فيها أن روسيا غير مستعدّة لتقديم التنازلات والتفاوض في شأن أوكرانيا، موضحًا أنه «من الغريب جدًا سماع هذا من مشارك في اجتماع أنكوريدج في 15 آب من العام الماضي، حيث قبل الرئيس بوتين مقترحات الرئيس ترامب، والتي تعلّقت بخطوات ذات أولوية من شأنها أن تسمح بوقف الأعمال القتالية والشروع في التفاوض».

وبعد أعلن رئيس الوزراء المجري الجديد بيتر ماديار، في وقت متأخر من الأربعاء، أن بودابست أبرمت اتفاقًا مع كييف من شأنه أن يمهّد الطريق أمام الاتحاد الأوروبي لفتح مفاوضات الانضمام مع أوكرانيا. أكد زيلينسكي أن «هناك تقدّمًا في مفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبي في شأن عضوية أوكرانيا»، موضحًا أنه «سيكون لدينا جدول واضح جدًا للفرص المتاحة للمضي قدمًا في المفاوضات، خصوصًا بعد التغييرات في المجر». ومن المرجّح الآن أن تتمّ الموافقة رسميًا على الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي في شأن فتح أول «عنقود» تفاوضي لأوكرانيا، وهي خطوة رسمية على طريق العضوية، خلال مؤتمر حكومي دولي في لوكسمبورغ الأسبوع المقبل.

أما في إطار التوترات الأوروبية - الروسية المتزايدة على خلفية حرب أوكرانيا، فأفادت القوات المسلّحة الفرنسية بأن طائرات حربية فرنسية انطلقت في 11 مهمة خلال الأسبوع الماضي في إطار حراسة المجال الجوي لدول منطقة البلطيق، وهي مهمة تابعة لحلف «الناتو»، واصفة التوغّلات من جانب طائرات روسية بأنها عدد أكبر من المعتاد من «الاستفزازات». وتعمل المهمة على حماية المجال الجوي لدول البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، من خلال نشر طائرات مقاتلة تابعة لـ «الناتو» بالتناوب، لسدّ الثغرات في قدرات هذه الدول.

بوتين: ترامب طلب من روسيا تقديم بعض التنازلات

ذكرى «تيانانمن» تُعمّق الخلافات الأميركية - الصينية

أثارت الذكرى الـ 37 لحملة القمع التي نفّذتها بكين في ساحة تيانانمن عام 1989 تبايُنًا بين أميركا والصين، إذ اتّهمت بكين واشنطن أمس بتشويه الحقائق والإساءة إلى نظامها السياسي، بعدما أرسلت الخارجية ماركو روبيو الأربعاء بأن الرقابة لا يمكن أن «تمحو» الذكرى، مؤكدًا أن «أولئك الذين ضحّوا من أجل الدفاع عن حقوقهم غير القابلة للتصرّف في حرّية التعبير والتجمّع السلمي سيُنصفون يومًا ما». وشددت وزارة الخارجية الصينية على أنها تعارض بشدّة تصريحات روبيو، موضحة أن «الحكومة الصينية توصّلت منذ زمن طويل إلى استنتاج واضح في شأن الاضطرابات السياسية التي وقعت في أواخر ثمانينات القرن الماضي». وذكرت أن «التصريحات الخاطئة ذات الصلة الصادرة عن الجانب الأميركي تشوّه الحقائق التاريخية، وتسيء إلى النظام السياسي الصيني ومسار التنمية في الصين، وتتدخّل في الشؤون الداخلية للصين».

ويأتي ذلك بعدما أرسلت الحكومة الصينية، في 4 حزيران 1989، قوات ودبابات لسحق احتجاجات كانت تطالب بإصلاح سياسي في ساحة تيانانمن في بكين ومحيطها، ولا يزال عدد القتلى مجهولًا، لكن التقديرات تشير إلى أنه بالمئات، وقد يصل إلى الآلاف، فيما تخضع مناقشة ما حدث للرقابة في الصين. وأفادت تقارير هذا العام بأن السلطات منعت عائلات الذين قُتلوا عام 1989 من زيارة قبورهم في مقبرة وانآن في بكين، في خطوة وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها «عمل بلا قلب». كذلك، تحرّكت بكين في السنوات الأخيرة لإخماد كل أشكال الإحياء العلني للذكرى في هونغ كونغ، حيث كانت تقام وقفة سنوية بالشموع لعقود قبل فرض قانون الأمن القومي عام 2020.

وعلى غرار السنوات الأخيرة، شاهد صحافيو وكالة «فرانس برس» انتشارًا كثيفًا للشرطة يومَي الأربعاء والخميس قرب متنزّه فيكتوريا في هونغ كونغ، وهو الموقع السابق للفعالية. وانتشر عشرات من عناصر الشرطة، مع حواجز على الطرقات، فيما أوقف عناصر بلباس مدني بعض الناشطين وفتّشوهم. وفي حيّ كوزواي باي التجاري القريب، اقتادت الشرطة امرأة بعدما قامت بإشارات بيديها ترمز إلى الرقمين ستة وأربعة، في إشارة إلى تاريخ مجزرة تيانانمن.

واقتيد تشان بو ينغ، الزعيمة السابقة لرابطة الديموقراطيين الاجتماعيين، وهي جماعة مؤيّدة للديموقراطية تمّ حلّها، إلى شاحنة للشرطة. وأحاط بها الصحافيون بينما كانت تسير حاملة وردة ورقية صفراء، وطلب منها عناصر الشرطة إخفاءها. وقالت تشان قبل توقيفها: «ما يمكننا فعله الآن قليل جدًا جدًا... متنزّه فيكتوريا يحمل 37 عامًا من الذاكرة الجماعية لأهالي هونغ كونغ. آمل ألّا ننسى هذه الذاكرة الجماعية»، فيما أفادت الشرطة بأن سبعة أشخاص، خمسة رجال وامرأتان، اقتيدوا من المنطقة لمزيد من التحقيق، ثم سُمح لهم لاحقًا بالمغادرة.

على صعيد آخر، حذّر تحالف وكالات الأمن «فايف آيز» (العيون الخمس)، الذي يضمّ أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية والأسترالية والكندية والنيوزيلندية، من أن جواسيس صينيين، يقدّمون أنفسهم على أنهم مسؤولو توظيف، يخدعون موظفين في حكومات غربية للحصول على معلومات حساسة، بحيث تنشر أجهزة الاستخبارات العسكرية الصينية إعلانات وظائف زائفة لمحلّلين متخصصين في السياسة الخارجية أو الدفاع مثلًا، على منصات بينها «لينكد إن»، ويضغطون على المرشّحين للكشف عن معلومات «غير منشورة علنًا» أثناء المقابلة، بما في ذلك عبر كتابة تقرير، وفق ما ذكرت وكالات الاستخبارات، التي كشفت أنه جرى التعرّف على أشخاص وقعوا ضحية عملية الاحتيال، «ما أدّى إلى ملاحقات جنائية وخسارة وظائفهم وسحب تصاريحهم الأمنية».

روبيو: أولئك الذين ضحّوا من أجل الدفاع عن حقوقهم سيُنصفون يومًا ما

لقطة لمنتخب لبنان قُبيل إنطلاق المباراة

حلم آسيا يتبخر في الدوحة

ميريام دامورلي

لم تكن ليلة الدوحة عادية بالنسبة لكرة القدم اللبنانية.

على أرض استاد حمد الكبير، وبينما كان المنتخب اللبناني يقف على بعد خطوة واحدة من حجز بطاقة العبور إلى نهائيات كأس آسيا 2027 في المملكة العربية السعودية، تحولت الأحلام إلى خيبة كبيرة بعد سقوطه أمام المنتخب اليمني بهدفين نظيفين، في مباراة حاسمة ضمن الجولة الأخيرة من منافسات المجموعة الثانية للتصفيات.

دخل "رجال الأرز" المواجهة وهم في صدارة المجموعة برصيد 13 نقطة من خمس مباريات، متقدمين بفارق نقطتين عن اليمن صاحب المركز الثاني، وكان التعادل كافيًا لضمان التأهل والانضمام إلى منتخبات كوريا الجنوبية والإمارات وفيتنام في المجموعة الخامسة من النهائيات الآسيوية. لكن المنتخب اليمني قلب المعادلة في أمسية استثنائية، مستفيدًا من هدفي مهاجمه ناصر محمدوه ليخطف بطاقة التأهل من المنتخب اللبناني في الرمق الأخير من التصفيات.

وجاءت هذه الخسارة قاسية بكل المقاييس، ليس فقط لأنها أطاحت بلبنان من السباق الآسيوي، بل لأنها أنهت مشوارًا مثاليًا تقريبًا للمنتخب في التصفيات، فقد حقق المنتخب اللبناني أربعة انتصارات وتعادلا سلبًا أمام اليمن في لقاء الذهاب، من دون أن يتعرض لأي خسارة طوال مشواره قبل المباراة الأخيرة، كما سجل لاعبوه 14 هدفًا وحافظوا على نظافة شباكهم بشكل كامل، في واحدة من أفضل الحملات الدفاعية والهجومية في التصفيات.

لكن كل تلك الأرقام الإيجابية تبخرت في تسعين دقيقة حاسمة، ليجد المنتخب نفسه خارج النهائيات بعدما كان الأقرب إلى التأهل. وهكذا فرّط لبنان بفرصة المشاركة الرابعة في تاريخه في كأس آسيا، والثالثة توالياً بعد ظهوره في نسختي 2019 و2023، في انتكاسة مؤلمة لجيل كان يطمح إلى مواصلة الحضور القاري وترسيخ مكانة الكرة اللبنانية على الساحة الآسيوية.

بقي المنتخب اللبناني عصيًا على الهزيمة طوال التصفيات قبل أن يتعثر في المباراة الأخيرة

الرياضي يستهل سلسلة بيروت بفوز مريح

سلسلة جديدة انطلقت في الPlayoff لبطولة لبنان لكرة السلة، وهذه المرة بين الرياضي متصدر الدوري المنتظم وبيروت صاحب المركز الثامن، في مواجهة تعيد إلى الأذهان فصولا عديدة من المنافسة بين الفريقين اللذين اعتادا التقابل في المحطات الحاسمة.

ورغم أن هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الرياضي وبيروت ضمن سلسلة الPlayoff، فإنها ليست المرة الأولى التي يجتمعان فيها في سلسلة إقصائية، إذ سبق أن تواجه الفريقان في ثلاث سلاسل سابقة، لتكون السلسلة الحالية الرابعة بينهما. والتقى الطرفان مرتين في النهائي، عامي 2019 و2022، حيث نجح الرياضي في التتويج بلقب عام 2019، قبل أن يرد بيروت الدين ويحسم نهائي 2022 لمصلحته. كما جمعتهما مواجهة أخرى في الدور نصف النهائي عام 2018، حسمها الرياضي لصالحه.

وعلى صعيد المواجهات المباشرة، رفع الفريقان رصيد لقاءاتهما إلى 36 مباراة رسمية بعد مواجهة أمس، حقق الرياضي الفوز في 21 منها مقابل 15 انتصارًا لبيروت.

ويبدأ الرياضي السلسلة الجديدة بأفضل طريقة ممكنة، مستفيدًا من عامليِ الأرض والجمهور ليحقق فوزًا مريحًا (98-71)، بعدما فرض أفضليته منذ الأشواط الأولى. وجاء الانتصار بقيادة نجمه وائل عرقجي، العائد هذا الموسم إلى صفوف الفريق الأصفر بعد انتهاء تجربته مع نادي العلا السعودي، والتي شهدت تتويجه بـ الثلاثية التاريخية (الدوري السعودي، الكأس، والمربع الذهبي).

نجم منتخب لبنان والنادي الرياضي وائل عرقجي

همسات الملاعب

- أكّد نابولي وصيف بطل الدوري الإيطالي لكرة القدم رحيل مدربه أنتونيو كونتي بعد موسمين، على أن يُستبدل بماسيمِيليانو أليغري المقال من تدريب ميلان. وتحت قيادة كونتي، توّج نابولي بلقب بطل إيطاليا لعام 2025، وهو الرابع في تاريخه، وأنهى الموسم الحالي في المركز الثاني، كما أحرز لقب الكأس السوبر الإيطالي الأخيرة، لكنه ودّع دوري أبطال أوروبا هذا العام من دور المجموعات.

- كشف فلورنتينو بيريز أن المدافع الفرنسي إبراهيما كوناتيه والمدرب البرتغالي جوزيه مورينيو سيكونان أولوياته في حال فوزه برئاسة ريال مدريد في الانتخابات المقررة الأحد. من جهته، وعد منافسه إنريكي ريكيلمي بالتعاقد مع ثنائي مانشستر سيتي، النروجيي إرلينغ هالاند والإسباني رودري. وأثارت تصريحات ريكيلمي بشأن هالاند رد فعل من مانشستر سيتي، إذ نفى النادي صحة التقارير المتداولة حول مستقبل مهاجمه النروجيي.

- بعدما أحرز السباقات الأربعة الأخيرة وابتعد في صدارة الترتيب العام عن زميله في مرسيدس البريطاني جورج راسل، يواجه الإيطالي كيمي أنتونيلي تهديدًا فعليًا خلال جائزة موناكو الكبرى، الجولة السادسة من بطولة العالم للفورمولا واحد. حيث كان آخر فوز لمرسيدس على شوارع الإمارة الضيقة المحاطة بالحواجز عام 2019، حين كان هاميلتون في طريقه إلى لقبه العالمي السادس.

خريطة العالم على شكل كرة

مونديال 2026... الحلم يبدأ من القرعة

تجمع المجموعة العاشرة الأرجنتين والجزائر والنمسا والأردن

وجاءت البرازيل في المجموعة الثالثة مع المغرب وهايتي واسكتلندا، في حين تجمع المجموعة الرابعة الولايات المتحدة وباراغواي وأستراليا وتركيا.

أما المجموعة الخامسة فتضم ألمانيا وساحل العاج وكوت ديفوار والإكوادور، بينما تشهد المجموعة السادسة منافسة بين هولندا واليابان والسويد وتونس. وفي المجموعة السابعة تتواجد بلجيكا ومصر وإيران ونيوزيلندا، فيما تضم المجموعة الثامنة إسبانيا والرأس الأخضر والسعودية والأوروغواي.

وتشهد المجموعة التاسعة حضور فرنسا والسنغال والعراق والنرويج، بينما تجمع المجموعة العاشرة الأرجنتين والجزائر والنمسا والأردن. وفي المجموعة الحادية عشرة جاءت البرتغال مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوزبكستان وكولومبيا، فيما تضم المجموعة الثانية عشرة إنكلترا وكرواتيا وغانا وبانما.

وتشهد نسخة 2026 تطبيق النظام الجديد للبطولة بمشاركة 48 منتخبًا موزعين على 12 مجموعة. ويتأهل إلى الدور التالي صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة، إضافة إلى أفضل 8 منتخبات تحتل المركز الثالث، ليكتمل عقد الـ32 منتخبًا المتأهلة إلى الأدوار الإقصائية التي تُلعب بنظام خروج المغلوب حتى المباراة النهائية.

تُظهر الصورة توزيع المنتخبات الـ48 المشاركة في كأس العالم 2026 على 12 مجموعة

الكلمات المتقاطعة | إعداد: أنطوان حمد

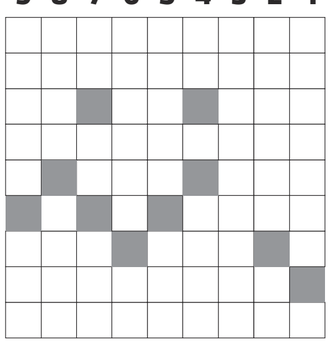

أفقيا:
1 - ممثل أميركي.
2 - ملك إنكليزي أعدمه أوليفر كرومول وشاهد على اعدامه من أبنائه الأمير هنري وأبنته الأميرة إليزابيث.
3 - عرب رحل - اسم موصول - للتمني.
4 - فنان لبناني.
5 - كلام لا فائدة فيه ولم يبلغ درجة المعصية - مُنكِر وغير مُثبِت.
6 - اسم صَوت يُدعى به الناس للاجتماع.
7 - لسع - بَتّ وجَزْم.
8 - ممثلة مصرية.
9 - مدينة أميركية.

عموديا :
1 - مقاطعة إسبانية.
2 - أكبر بحيرة مياه عذبة في قارة أوروبا - رخو بالأجنبية.
3 - ممثل أميركي.
4 - عائلة - بلدة لبنانية في قضاء كسروان.
5 - شبه جزيرة تقع في روسيا - حرف هجاء.
6 - مساقط مائية طبيعية - متشابهان.
7 - للنداء - قلّ وزنه - رفع إلى أعلى.
8 - ماركة دهانات - مُعادل.
9 - اعولت المرأة - لانَ الشَّيء ونَعُمَ.

SUDOKU

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيرة (3x3) ، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيرة. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مرة واحدة في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

2							7	
	8	6		3	1			
		7	6					8
	7							2
3			8		9			5
1							3	
5					7	2		
			4	1		7	5	
	9							6

حلول العدد السابق

أفقيا: 1 - محمود مرسي - 2 - محمد مرسي - 3 - نحل - شامات - 4 - واقف - طي - 5 - عاكس - عتاد - 6 - اي - من - بله - 7 - تعب - الرمي - 8 - اوم - زيكو - 9 - النجف - زيز.
عموديا: 1 - ممنوعات - 2 - ح ح ح - ايعال - 3 - مملوك - بون - 4 - ود - اسم - مج - 5 - دمشق - نا - 6 - مرافع - لز - 7 - رسم - تبريز - 8 - سياط المكي - تيد هيوز.

7	9	3	5	4	1	8	6	2
8	6	5	7	3	2	9	4	1
2	4	1	6	8	9	5	3	7
5	8	4	9	2	6	1	7	3
6	1	9	3	7	8	2	5	4
3	2	7	4	1	5	6	8	9
1	7	8	2	6	4	3	9	5
9	3	6	1	5	7	4	2	8
4	5	2	8	9	3	7	1	6

رحيل المعارضة الإيرانية مرجان ساترابي مؤلّفة «Persepolis»

توفيت الكاتبة الإيرانية المعارضة مرجان ساترابي، عن 56 عامًا، بعدما حققت شهرة عالمية بروايتها المصوّرة «Persepolis» (برسبوليس)، حول طفولتها في إيران مع قيام «الثورة الإسلامية». وقالت عائلتها في بيان لـ «وكالة الصحافة الفرنسية»: «رحلت مرجان ساترابي حزنًا بعد عام ونيّف على وفاة زوجها وحبيب عمرها ماتياس ريبا»، المنتج والممثل وكاتب السيناريو الذي توفي في 8 نيسان 2025. وكان حسابها على «إنستغرام» يعكس حزنها العميق على فقدان ربيا، إذ نشرت رسائل عدّة تقول فيها: «لقد فقدتُ حب حياتي».

ساترابي، التي عاشت في منفاها الفرنسي منذ عام 1994 وحصلت على الجنسية الفرنسية سنة 2006، تركت بصمة لا تُمحى في روايتها «برسبوليس»، التي سردت فيها محطات رئيسية من حياتها، منذ مرحلة القمع السياسي في عهد شاه إيران، مرورًا بطفولتها بعد قيام «الجمهورية الإسلامية»، وصولا إلى انتقالها المؤلم إلى أوروبا.

وعقب إعلان الوفاة، أشاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بساترابي في بيان، واصفًا إياها بأنها «فنانة كرّست حياتها للحرية» وحوّلت «طفولة إيرانية إلى حكاية عالمية»، وقال: «دافعت مرجان ساترابي عن قضية الشعب الإيراني وحملت راية حقوق المرأة».

وصورت مرجان ساترابي، بخطوط بسيطة بالأبيض والأسود، التعقيد العميق للمجتمع الإيراني، والصدمة الشخصية والسياسية التي أحدثها وصول روح الله الخميني إلى السلطة عام 1979. وكانت قد قالت سنة 2003: «هذه الصُّورة النمطية للمرأة المتشحة بالسواد والرجل المتشدّد الملتحي، التي ريما شاهدتموها على التلفزيون، هي ما سمحت الحكومة بعرضه. لكن إيران ديكتاتورية، والديكتاتورية لا تُظهر كلّ شيء»، منددة بالصُّور النمطية السائدة عن بلدها.

ساترابي كانت رفضت «وسام جوقة الشرف الفرنسي» في كانون الثاني 2025

ساترابي عند عرض فيلمها «La bande des Jotas» في «مهرجان روما السينمائي» سنة 2012 (أ.ف.ب.)

أما رواياتها «برسبوليس» فحازت جائزة في «مهرجان أنغوليم الدولي للقصص المصوّرة» عام 2001، وتلتها ثلاثة أجزاء أخرى من السلسلة، قبل أن تحوّلها مرجان ساترابي نفسها إلى فيلم سينمائي بمشاركة المخرج فنسان بارونو. وفاز الفيلم بجائزتَي «سيزار» و «جائزة لجنة التحكيم» في «مهرجان كان السينمائي» عام 2007. وقالت ساترابي آنذاك: «على الرغم من أنّ هذا الفيلم ذو طابع عالمي، إلا أنني أهديه إلى الإيرانيين».

نشأت الراحلة مرجان ساترابي في إيران في كنف عائلة من المثقفين الشيوعيين، وتخرّجت من «مدرسة ستراسبورغ للفنون الزخرفية». وقد ظهر تعلّقها بوطنها طوال مسيرتها، بدءًا من مجموعة حكايات عن النساء الإيرانيات بعنوان «Broderies» (تطريزات) سنة 2003، وصولا إلى رواية «Poulet aux prunes» («دجاج بالخوخ») سنة 2005، الحائزة «جائزة أفضل ألبوم» في «مهرجان أنغوليم»، وقد شاركت في إخراج الفيلم المقتبس منها من بطولة ماتيو أمالريك وماريا دي ميديروس.

وفي عام 2024، أشرفت على العمل الجماعي «Femme vie liberté» (امرأة، حياة، حرية)، الذي كتّب عقب الحركة الاحتجاجية في إيران بعد وفاة الشابة مهسا أميني أثناء احتجازها لدى شرطة الأخلاق بتهمة عدم ارتداء الحجاب بشكل صحيح. وقد أشادت بساترابي «مؤسسة نرجس محمدي»، التي تحمل اسم الناشطة الحائزة «جائزة نوبل للسلام». وفي رحيلها، قالت المؤسسة إنّ ساترابي «كرّست عملها وصوتها للدفاع عن المرأة الإيرانية» و«تركت إرثًا فنيًا وثقافيًا عظيمًا».

إشارة إلى أنّ مرجان ساترابي كانت قد رفضت «وسام جوقة الشرف الفرنسي» في كانون الثاني 2025، تنديدًا بـ «موقف فرنسا المنافق تجاه إيران». وكتبت حينذاك في حسابها على «إنستغرام»: «لطالما وجدتُ صعوبة في فهم سياسة فرنسا تجاه إيران»، معربة عن أسفها لرفض منح التأشيرات للشباب الإيرانيين المعارضين والفنانين، ومشدّدة على أنّ رفض «وسام جوقة الشرف» ليس موجّهًا ضد فرنسا، قائلة: «أنا أحبّ هذا البلد حبًا عميقًا، فهو وطني». (أ.ف.ب.)

سعودي يحوّل منزله إلى متحف تصوير

حوّل هاوي التصوير السعودي ماجد شخاس الغامدي منزل عائلته في مدينة الخبر السعودية إلى متحف يضم مئات الكاميرات القديمة، تمتد من مراحل التصوير الفوتوغرافي القديمة إلى كاميرات الطائرات المسيّرة وكاميرات التجسس الحديثة.

ويحتوي المتحف على أكثر من 2300 قطعة، من بدايات زمن التصوير إلى أحدث التقنيات المعاصرة، ما يساعد على فهم مراحل تطوّر هذا الفن. وقد نمت هذه المجموعة من شغف بدأ بكاميرا فيديو أهداه والده إياها عام 1989، وهو صغير. وأوضح الغامدي أنه جمع الكاميرات من داخل السعودية وخارجها، وتوسّع الأمر ليشمل مزادات عالمية وسفارات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ويضم المتحف كاميرات تصوير فوتوغرافي وفيديو، وقسمًا مخصّصًا لأول مقاطع الفيديو المصوّرة، وهو عبارة عن مجموعة من 12 صورة فوتوغرافية وُضعت معًا لتكوين أولى الصُّور المتحركة. وفي المتحف أيضًا محطة تفاعلية لتحميض الصُّور المطبوعة، تحاكي مراحل تحميض الصُّور، إضافةً إلى كاميرات نادرة استخدمها مشاهير، مثل مايكل جاكسون والملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

ورغم ذلك، فالغامدي ليس متخصصًا في التصوير، لكن الهواية أدخلته في علم التصوير قارئًا وباحثًا، ما جعله يجمع معلومات واسعة في هذا المجال. (رويترز)

الغامدي في بيته - المتحف (رويترز)

حظـــك اليـــوم

الحمل
21 آذار
19 نيسان
حاول أن تجتاز فترة الصباح بهدوء لأنها ستكون عصيبة عليك. إحسم الأمور مع الحبيب قبل تفاقم الأوضاع.

الثور
20 نيسان
20 أيار
حاول أن تضع مصلحتك نصب عينيك في أي خطوة تقوم بها اليوم.
تشعر وكأنك تتقدّم إلى الأمام أكثر في علاقتك مع من تحب.

الجوزاء
21 أيار
20 حزيران
اليوم تشعر بتوتّر شديد ولا تعرف من أين تبدأ.
حاول أن تجد الإستقرار في علاقاتك العاطفية وتجنّب المغامرات.

السرطان
21 حزيران
22 تموز
تغوص اليوم في الأمور والأعمال الروتينية.
حاول أن تجد شخصاً مميّزاً من الممكن أن تعتمد عليه وتبني علاقة جديّة.

الأسد
23 تموز
22 آب
لا تنتقد الآخرين واهتم بشكل أكبر بأعمالك الخاصة.
إن سوء تفاهم بينك وبين من تحب يفسد عليك نهارك.

العذراء
23 آب
22 أيلول
لا تشعر بالأمان والإستقرار في مكان عملك.
إن زيارة غير منتظرة في فترة المساء قد تسبّب لك الإحراج.

الميزان
23 أيلول
23 تشرين الأول
عليك أن تتمتّع أكثر بروح المغامرة خاصةً اليوم حيث يرتفع إحتمال النجاح.
لا تناقش أسرار علاقتك مع أحد اليوم.

العقرب
24 تشرين الأول
21 تشرين الثاني
أنت مشغول اليوم بالكثير من الأمور الملحّة التي لن تستطيع تأجيلها.
تفكّر جدياً بالإنتقال مع الحبيب قريباً.

القوس
22 تشرين الثاني
21 كانون الأول
من الضروري الإنتباه اليوم إلى كل واردة وشاردة كي لا تكرّر أخطائك السابقة.
مؤخّراً أنت منشغل والحبيب يشعر بالوحدة.

الجدي
22 كانون الأول
19 كانون الثاني
تعيش أجواء إيجابية في العمل ونصيحة النجوم الإستفادة من الفرص.
لا تقدّم المبرّرات إنما الأفضل الإعتذار من الحبيب.

الدلو
20 كانون الثاني
18 شباط
لا تلقي بمهامك على الآخرين وحاول أن تثبت للجميع أنك قادر على إنجازها.
لا تبتعد عن الحبيب بسبب الشك الموجود بداخلك.

الحوت
19 شباط
20 آذار
كفى خدمات مجانية فعليك أن تهتم بمصلحتك أكثر.
تفرح اليوم جداً بعد سماع الأخبار الجيّدة من الحبيب.

البحر في لبنان... حتى الرمل يعمل بالواسطة

في لبنان نعمة استثنائية: لدينا بحر. بحر حقيقي، وليس بركة بلديّة محاطة بإطارات سيارات مستعملة وثلاث بطّات مكتئبة. لا. بل هو البحر الأبيض المتوسّط العظيم، أزرق، لامع، تاريخيّ وشاعريّ. بحر مرّ عليه الفينيقيون، والصليبيون، والعثمانيون، والفرنسيون، ومؤثرو «إنستغرام» أيضًا. المشكلة أنّ بيننا وبين هذا البحر تفصيلا صغيرًا: المالكون. ففي لبنان، الشاطئ مفهوم فلسفي. هو موجود، الحمد لله، نراه، نصوّره، نضعه خلفية للهاتف. لكن الوصول إليه يحتاج تقريبًا إلى المعاناة الإدارية نفسها المطلوبة للحصول على رخصة بناء فوق كوكب المريخ.

خلفية للهاتف؟

ريتا عازار

في الماضي، كان الذهاب إلى البحر يعني منشفة و «سندويش لبنة»، وبالونًا مطاطيًّا على شكل دلفين. اليوم قد يعني بيع كلية، أو طلب قرض سكني، أو الزواج من ابن متعهّد مشاريع ساحلية. اللبناني الحديث لم يعد يقول: «قولك منروح عالبحر؟»، بل صار يسأل: «بتعرف حدا على شي شطّ؟». فحتى الرمل في لبنان يعمل بالواسطة.

نصل إلى منتجع بحريّ. بدايةً، الاسم وحده كفيل بزرع الثقة: «Blue Diamond Luxury Sunset Resort & Spa Village Beach Experience». اسم طويل لدرجة يبدو كأنه «حكومة وحدة وطنية». عند المدخل، يقف رجل يرتدي الأبيض بالكامل وينظر إلينا وكأننا نطلب طاولة في فندق نجومه لا تُعدّ، بواسطة «بطاقة باص». نسأل بخجل: «مرحبا... قديش الدخولية؟»، فيردّ بهدوء جرّاح يعلن عملية بتر: «إنتو تنين كبار، 80 دولار بس».

هذا خلال أيام الأسبوع فقط! أمّا عطلة نهاية الأسبوع فمخصّصة للأوليغارش، والسفراء، والأشخاص الذين يقولون «ماريتا» من دون أن يبتلعوا دخان السيجارة الإلكترونية. ثمانون دولارًا. بهذا المبلغ، في أوروبا، يمكننا شراء تذكرة طيران منخفضة التكلفة. أمّا في لبنان، فنحصل على كرسيَّيْ استلقاء مائلَين قليلا، ومظلّة شمسية متعبة، ونادل ينظر إلينا باحتقار لأننا طلبنا ماء من الحنفية.

رسوم على الأوكسيجين

ينبغي الانتباه إلى أنّ الدخول إلى جنّة الدولارات لا يشمل بالضرورة التنفّس. بعض الشواطئ الخاصة قد تبدأ قريبًا بفرض رسوم على أوكسيجين البحر بالساعة. والأجمل هو المصطلحات. لم يعد أحد يقول: «شط Privé». لا، هذا مبتذل جدًا. الآن نقولها بفم يملؤه الكبرياء: «Resort». وكأننا سنقضي ستة أشهر في «سان ترتاليمي»، بينما الحقيقة أننا محاصرون بين «دي جي» يذبح أغاني داليدا، وطفل يصرخ داخل عوامة على شكل وحيد قرن.

اللبناني الفقير، أي نحن الطبقة الوسطى حاليًّا، يعيش تجربة خاصة جدًا على الشاطئ: ندفع ثروة للدخول، ثم نمضي النهار كلّه محاولين تبرير استثمارنا. نأكل ببطء شديد، صحن بطاطا مقلية واحد يتحوّل إلى مشروع طويل الأمد. نشاهد عائلات كاملة تتقاسم زجاجة ماء كما لو أنها في وثائقي من «ناشيونال جيوغرافيك». الأب يهمس: «يا ولاد، شويّ شويّ... بعد لازم أدفع حق الباركينغ».

آه نعم، موقف السيارات! ففي لبنان، حتى سياراتنا «تسمرّ». بسعر فاخر. ندفع رسم الدخول، و «الباركينغ»، وكرسي الاستلقاء، و «المنشفة» إذا نسينا «مناشفنا» بالغلط، وربما ضريبة عاطفية لأننا أطلنا النظر إلى البحر.

ثم هناك الشواطئ العامة. أو بالأحرى، الستيمترات القليلة التي لم تتحوّل بعد إلى مجمّع سياحي مع مسبح لا متناه. الشواطئ العامة اللبنانية مدهشة. فيها كل شيء: عائلات لطيفة، وباعة ذرة، وأطفال يلعبون، و «راديوات» بأعلى أصواتها... وأحيانًا برّاد قديم عالق منذ «حرب الستّين». أما الرّمل، فقد استُبدل بمفهوم جيولوجيّ تجريبيّ مؤلّف من الحصى، وأغطية المعادن، والصدمات الوطنية.

عبقرينو

ومع ذلك، يذهب الناس إليها، لأن لا خيار لديهم، وهنا تظهر العبقرية اللبنانية. اللبناني قادر على تحويل أي بقعة إلى منتجع سياحي. أعطه قطعة إسمنت معلّقة على البحر، وخلال ربع ساعة سيضع كرسيًّا بلاستيكيًّا، وأركيلة، ومكبّر صوت، وثلاثة أبناء عم، و «جاط تبّولة» يكفي أربعة عشر شخصًا. إننا شعب نرفض بعناد فقدان الكرامة. فحتى من دون وصول حقيقي إلى الشاطئ، يحتفظ اللبناني بعقلية «سان تروبيه». يصل مرتديًا نظارات شمسية ضخمة ويحمل برّادًا يحتوي على اثني عشر كيلوغرامًا من البطيخ.

ثم هناك المؤثّرون، آه، مؤثّرو البحر اللبنانيون، هؤلاء يعيشون في بلد آخر. في لبنان موازٍ حيث الجميع «عبقرينو»، مسمّرون، وأغنياء، ومرطّبون، وعشّاق عند الغروب، ينشرون صورًا مع تعليق «Simple moments»، بينما حولهم ثلاثة مولّدات كهرباء، ورجل يصرخ عبر جهاز لاسلكي، وشخص يرتدي «فانيله» داخلية ويبحث عن «مشايته» منذ ساعتَين.

في لبنان، البحر لا يشفي شيئًا، بل يزيد المشاكل المالية. ربّ العائلة المؤلفة من أربعة أشخاص، والذي ينفق 140 دولارًا على يوم واحد في البحر، يعود أكثر توترًا من وزير مالية قبل مؤتمر «صندوق النقد الدولي». أكثر ما يثير السخرية في كل هذا، أنّ لبنان يملك واحدًا من أجمل السواحل في العالم: نور مذهل، مياه رائعة، وغروب شمس أخّاذ. ومع ذلك، نجحنا في الإنجاز الوطني العظيم، وهو جعل الوصول إلى الطبيعة أعقد من موعد في «الضمان الاجتماعي».

في دول أخرى، الشاطئ للجميع. أما في لبنان، فالشاطئ يخصّ غالبًا أشخاصًا يضعون الحبال، والحواجز، ولافتات «PRIVATE PROPERTY» كل ثمانية أمتار، وكأن «قوات كوماندوس» معادية ستغزو المكان حاملة برّادات صغيرة.

الأثرياء الجدد لا يأتون للسباحة، بل كي يراهم الناس وهم لا يسبحون. يقفون قرب المسبح حاملين كؤوسهم ونظاراتهم الشمسية، بانتظار أن يقول أحد الأقارب: «آه... صاروا يروحوا ع «Coral Vista Imperial Beach Lounge»».

يا اسمر يا ثري

في لبنان، البرونزاج مؤشر اقتصادي. كلّما ازداد الشخص سمرةً في تموز، عرفنا أنّ لديه واحدًا من ثلاثة أمور: شركة مزدهرة، أو نائبًا في العائلة، أو بطاقة مصرفية «طازه» تتألّم بصمت. في هذه الأثناء، تُطوّر الطبقة الوسطى استراتيجيات بقاء مذهلة: بعضهم يصل عند الخامسة مساءً لأنّ الأسعار تنخفض بعد مغادرة الأغنياء، وآخرون يستخدمون تقنيات تسلّل تليق بأفلام الجاسوسية. تدخل العائلة بشكل منفصل: الأم تدّعي أنها تبحث عن الحمّام، الأب يحمل طفلا كوسيلة تشتيت عاطفي، الجدّة تسير ببطء لتشكّل ازدحامًا بشريًّا، وفجأة يصبح الجميع في الداخل. المهمة نجحت!

اللبناني لا يحتاج رغبة بالاحتيال، بل حنينًا إلى الخدمة العامة. ومع ذلك، رغم الأسعار العبثيّة والشواطئ المحتكرة ومواقف السيارات المافيوية، و «الموهيتو» الذي بكلفة عملية جراحية، يستمر الناس في الذهاب إلى البحر. لماذا؟ لأن الشاطئ في لبنان ليس مجرّد مكان. إنه انتقام نفسي. لبضع ساعات، ننسى همومنا كلّها وفواتيرنا والأزمات والمصارف والأخبار والخطب السياسية والجيران الذين يرمّمون منزلهم منذ العام 2014.

ننظر إلى الأفق، نأكل الذرة الساخنة، ننتقد الزبائن الآخرين بهدوء، نستمع إلى أغنية لإيليسا تصدح بصوت مرتفع أكثر من اللازم، ونقول لأنفسنا: هذا البلد، رغم كل شيء، ما زال جميلا.

ربما هذه هي المعجزة اللبنانية الحقيقية: أن ننجح في حبّ مكان يفرض علينا رسومًا حتى لمشاهدة غروب الشمس! فاللبناني، في النهاية، رومانسي يتقبّل العبث بأناقة، يدفع 80 دولارًا عن شخصَين زائد نحو 50 دولارًا «فكّوني من قريبو»، ثم يعود إلى منزله فخورًا لأنه «قضى يومًا جميلا». وفي اليوم التالي، عندما يسأله أحدهم: «كيف كان البحر؟»، يجيب بابتسامة مرهقة: «روعة بس المرّة الجايي رح نتفرّج ع البحر على يوتيوب. أوفر بكتير!».

الأثرياء الجدد لا يأتون للسباحة بل كي يراهم الناس وهم لا يسبحون

نداء الوطن
السنة السابعة | العدد 1880 | الجمعة 5 حزيران 2026

■ جان الفغالي

«هلوسات» الممانعة في تخوين جوزاف عون

لم يترك إعلام الممانعة وناشطوها وسياسيوها، صفةً غير حميدة إلا ونعتوا بها رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون وبلغ بإحدهم حدَّ الكتابة عن «هلوسات جوزاف عون»، بالطبع لم يحرّك أحدُ ساكنًا حيال هذه الكتابات، وحيال مَن كتبها، لآن الكاتب، على ما يبدو «له حزبٌ يحميه».

أما لماذا كل هذه «الهلوسات»، من جانب الممانعة، فلأن رئيس الجمهورية اتخذ قرار المفاوضات المباشرة، في محاولة منه لإخراج لبنان من «آتون النار» الذي زجَّه به حزب الله.

هنا جنَّ جنون أرباب الهلوسات، لا يريدون لرئيس الجمهورية أن يمارس حقه الدستوري في التفاوض، لكنهم في المقابل يتيحون لأنفسهم أن يتفاوضوا، أو يدبِّجون المقالات والتغريدات، ومفادها أن «مَن يقاتِل هو مَن يفاوِض».

لن أناقش هذه الهرطقة، لأن عليهم أن يجيبوا أولًا عن سؤال: مَن أجاز لهم القتال وإدخال لبنان في آتون حرب لن يخرج منها إلا مدمَّرًا؟

ثم، إذا كانت المفاوضات المباشرة «خيانة» وهي بالطبع ليست كذلك، فإن المفاوضات المباشرة التي تقوم بها الممانعة في إحدى العواصم العربية، هي الخيانة بعينها، فلماذا تمنع الممانعة عن رئيس الجمهورية ما تسمح به لنفسها؟ ثم هل النائب السابق من محور الممانعة، الذي يتولى المفاوضة، هو مؤتمن على الدستور أكثر من رئيس الجمهورية؟ الرئيس يُقسم على الدستور، فعلى ماذا يُقسِم النائب السابق الذي يتولى المفاوضة؟

انفصام عملي في آداء «حزب الله»، فائض قوة في الاستقواء على الداخل، في مقابل «فائض ضعف» في مواجة إسرائيل، وللتعويض عن هذا العجز، يعمد إلى «تخوين الرئيس» في ظل تعمد كثيرين ممن يفترض فيهم الدفاع عن خيار الدولة، إلى بلع ألسنتهم، وانتظار كيف ستميل الدفة ليميلوا معها.

لكن ما يبقى واضحًا للعيان، أن المفاوضات المباشرة خيار لا عودة عنه، أيًا تكن التهديدات والتهويلات، لأن البديل من التفاوض هو استمرار الحرب التي ورط فيها «حزب الله» الجميع، فدفعوا أثمان خيارات لا كلمة لهم فيها، ولكن إلى متى سيبقى «حزب الله» متهربًا من مواجهة الحقيقة التي مفادها أنه تسبب في تدمير البلد؟

ألوان تجمع القلوب في بالميتاس

حملت رسالة اجتماعية تهدف إلى تعزيز الترابط بين السكان

رغم مرور أعوام على تنفيذ المبادرة، لا تزال الجدارية الضخمة في مدينة بالميتاس المكسيكية تُعدّ مثالاً ملهمًا على قدرة الفن على إحداث التغيير. فقد تحوّلت واجهات المنازل والجدران إلى لوحة فنية متكاملة بألوان قوس قزح الزاهية، لتمنح المنطقة هوية بصرية مميزة وتبثّ مشاعر الأمل والحيوية بين سكانها. وجاء هذا المشروع ثمرة تعاون بين منظمة شبابية مكسيكية وفريق الفنانين «Germen Crew» والحكومة المحلية، حيث جرى طلاء نحو مئتي منزل وجدران الحي بألوان متناسقة لتشكّل واحدة من أكبر الجداريات المجتمعية في العالم.

ولم تقتصر أهمية المبادرة على الجانب الجمالي فحسب، بل حملت رسالة اجتماعية تهدف إلى تعزيز الترابط بين السكان في منطقة عانت من تحديات اقتصادية ومادية. وقد أسهمت الألوان المشرقة والتعاون الجماعي في إعادة إحياء روح الانتماء لدى الأهالي، فيما أشارت تقارير إلى أن المشروع انعكس إيجابًا على مئات العائلات وساهم في الحد من مظاهر العنف وتعزيز التماسك المجتمعي.

إن جدارية بالميتاس تؤكد أن الفن وسيلة فعّالة لإعادة بناء العلاقات الإنسانية وصناعة الأمل داخل المجتمعات.

الشمس تُفاجئ العلماء بسلوك غامض

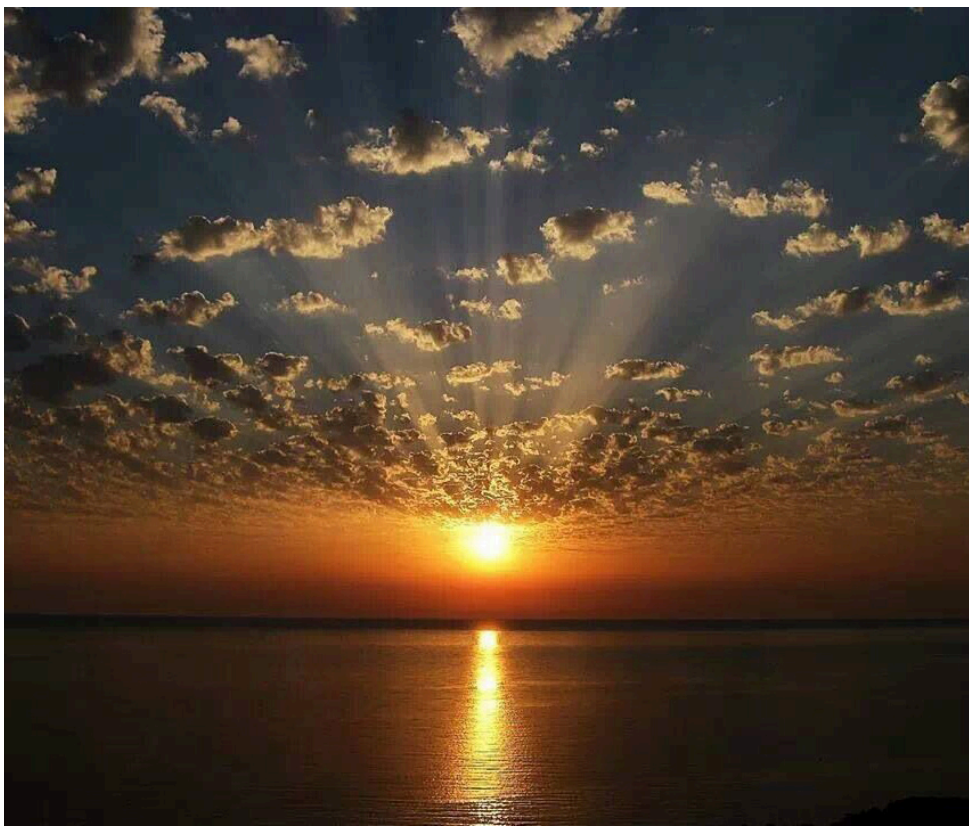

الشمس تتغيَّر بناءً على دورات مدتها 11 عاماً

وجد العلماء أنّ الشمس تتصرّف بطرق غامضة وغير متوقّعة، وذلك بعد استماعهم إلى «نبضها» الداخلي.

ويشير باحثو دراسة جديدة نقلتها «الإندبندنت» إلى أنّ خطباً ما قد طرأ وتغيَّر في الإيقاع الداخلي للشمس على مدى الـ40 عاماً الماضية. ويتحكّم هذا الإيقاع في طَقْس الفضاء الذي يمكنه التأثير في الحياة على الأرض، ويؤكد العلماء أنّ ثمة حاجة ماسة لإجراء دراسة عاجلة لفهم ما يحدث لنجمنا.

ومن المعروف أنّ الشمس تتغيَّر بناءً على دورات مدتها 11 عاماً، وتنتقل فيها من مراحل النشاط المكثَّف إلى الأوقات الأقل نشاطاً. وخلال الأجزاء الأكثر صخباً ونشاطاً من تلك الدورات، يزداد احتمال أن تقذف الشمس توهّجات شمسية وانبعاثات من الجسيمات التي من المُحتمل أن تؤدّي إلى عواصف شمسية خطيرة.

ووجد الباحثون أنّ الشمس تبدو وكأنها تدخل في «نمط سلوكي مختلف». وإضافة إلى الإيقاع المعتاد الذي يمتدّ عبر 11 عاماً، هناك تغيرات بمدى أطول في بنيتها يمكن أن تغيّر من طريقة عمل الشمس.

وتشير الدراسة إلى أنّ النشاط المغناطيسي الشمسي يندفع نحو طبقة تقع أسفل السطح المرئي للشمس مباشرة، وأنّ هذه الطبقة تزداد ضآلة بمرور الوقت.

نداء الوطن
تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l

الناشر ميشال المر | شريك عمر حرفوش | رئيس التحرير أمجد اسكندر | المدير المسؤول جورج برباري

Beirut Media Zone . Studiovision Bldg #2 . Naccache . Metn . Lebanon - T 04 444 000 ext 80 3 - info@nidaalwatan.com
للإشتراكات الإتصال 354 983 03 M - الإعلانات 700 ext 000 444 04 T - advertising@mtv.com.lb